1

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

حماية الأهداف الضعيفة من الهجمات الإرهابية

دليل الممارسات الجيدة

مقدمة

البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة

نفذ بالشراكة مع:

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
COUNTER-TERRORISM COMMITTEE
EXECUTIVE DIRECTORATE (CTED)

UNAOC
United Nations Alliance of Civilizations

unicri
United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

حماية الأهداف الضعيفة من الهجمات الإرهابية

دليل الممارسات الجيدة

مقدمة

البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة

نفذ بالشراكة مع:

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
COUNTER-TERRORISM COMMITTEE
EXECUTIVE DIRECTORATE (CTED)

UNAOC
United Nations Alliance of Civilizations

unicri
United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute

© الأمم المتحدة، 2022

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

المحتويات

تمهيد ..... ه

قائمة الأطر ..... ز

مؤشر الدراسات الإفرادية ..... ز

فهرس الأدوات ..... ح

1 - فهم المفاهيم الأساسية 1

1-1 الأهداف الضعيفة والسهلة والصعبة، والأماكن المزدحمة والعامة 1

2-1 "الأهداف السهلة" مقابل البنية التحتية الحيوية 3

2 - التهديد الإرهابي للأهداف الضعيفة 6

3 - ضعف الأهداف السهلة أمام الهجمات الإرهابية 9

4 - التخفيف من المخاطر والاستجابة لها: أدوار أصحاب المصلحة 11

1-4 الدول الأعضاء 12

1-1-4 التزام الدول الأعضاء باعتماد نهج ممتثل لحقوق الإنسان ومستجيب للفوارق بين الجنسين في مواجهة التهديدات الإرهابية الموجهة إلى "الأهداف السهلة" 14

2-1-4 واضعو السياسات 15

3-1-4 إنفاذ القانون 27

4-1-4 المسعفون 30

5-1-4 أجهزة الاستخبارات 32

2-4 الجهات غير الحكومية 34

1-2-4 مشغلو المواقع 34

2-2-4 منظمات المجتمع المدني 38

3-2-4 القطاع الخاص (غير مشغلي المواقع) 41

4-2-4 مستخدمو المواقع الضعيفة 44

المراجع 47

تمهيد

شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في استعراضها السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على "العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية لتحديد وتبادل أفضل الممارسات لمنع الهجمات الإرهابية على الأهداف المعرضة بشكل خاص للخطر، بما في ذلك الهياكل الأساسية الحيوية والأماكن العامة (الأهداف "غير المحصنة")" (A/RES/75/291، الفقرة 74).

وفي هذا السياق، وضع البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة[1] التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هذه الوثيقة كمصدر تمهيدي للتوجيه بشأن حماية المواقع الضعيفة من الأعمال الإرهابية. ويكمل هذا البرنامج، إلى جانب وحداته المواضيعية المتخصصة الأربع[2]، "خلاصة الممارسات الجيدة لحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية"[3] بالتركيز على "الأهداف السهلة" كنوع مميز من المواقع التي تستحق اتباع نهج أمني مخصص من جانب طائفة واسعة من الجهات الفاعلة[4].

وتمهد هذه الوحدة التمهيدية، من خلال عرض المفاهيم الأساسية، ورسم المشهد العريض للتهديدات، وتقديم لمحة عامة غير قطاعية عن أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم، الطريق لدراسة أكثر تعمقا وقطاعية للتحديات والفرص المحيطة بحماية المواقع الدينية والسياحية، والمراكز الحضرية، واستخدام منظومات الطائرات بدون طيار (UAS) لأغراض إرهابية ضد الأهداف الضعيفة.

---

1 البرنامج ينفذه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. ويجري تنفيذ البرنامج بالتشاور الوثيق مع منظمات أخرى ذات صلة، بما فيها الإنتربول. ولمزيد من المعلومات: https://www.un.org/counterterrorism/vulnerable-targets.

2 تركز الوحدات الأربع المتخصصة على حماية المواقع الدينية، والمواقع السياحية، والمراكز الحضرية، والتهديدات التي تشكلها منظومات الطائرات بدون طيار للمواقع الضعيفة بشكل عام.

3 تم وضع الخلاصة في عام 2018 في إطار الفريق العامل المعني بحماية البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الإنترنت والأهداف الضعيفة وأمن السياحة تحت قيادة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وفي عام 2019، تم دمج فرقة العمل تلك في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب (الاتفاق). وفي إطار هذا الهيكل الجديد، تم الجمع بين كل من الفريق العامل المعني بحماية البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الإنترنت والأهداف الضعيفة وأمن السياحة، والفريق العامل المعني بمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها التابعين لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، لإنشاء الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنية التحتية الحيوية التابع للاتفاق.

4 تتبع هذه الوثيقة ووحداتها المتخصصة النهج الاصطلاحي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويعتبر القرار A/RES/75/291، على وجه الخصوص، "الأهداف غير المحصنة" واحدة من مجموعتين فرعيتين من الأهداف الضعيفة، والأخرى هي "الهياكل الأساسية الحيوية".

وتعرض الوحدة التمهيدية والوحدات الأربع المتخصصة على حد سواء مجموعة مختارة من الدراسات الإفرادية. وتوضح هذه الوحدات كيفية تفعيل المبادئ الرئيسية المتعلقة بالأمن – بما في ذلك التوصيات المعتمدة دوليا – من قِبل الحكومات وكيانات القطاع الخاص ومشغلي المواقع الضعيفة ومنظمات المجتمع المدني. كما تلخص جميع الوحدات محتوى العديد من الأدوات (مثل الأدلة والكتيبات والخلاصات) التي توفر إرشادات بشأن السياسات والإجراءات التشغيلية للحد من نقاط الضعف في المواقع وزيادة قدرتها على الصمود.

ويعرض الإطار التحليلي والدراسات الإفرادية والأدوات والموارد الواردة في الوحدات العامة والمتخصصة بعد إجراء بحوث مكتبية مكثفة، وتوجيه طلب رسمي للحصول على مدخلات من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وإجراء مناقشات مع فرادى الخبراء، والمنظمات الدولية، وشركاء المشاريع، فضلا عن الحصول على مدخلات من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنية التحتية الحيوية التابع لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب[5]. وقد تم الحصول على أفكار ثاقبة هامة من سلسلة من اجتماعات أفرقة الخبراء على الإنترنت التي نظمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع الشركاء خلال عام 2021، وجمع كل منها خبراء وممارسين وطنيين ودوليين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجماعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. واستفادت العملية أيضا من مساهمة مستشارة الشؤون الجنسانية في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واستشاري متفرغ في مجال حقوق الإنسان في فرع المشاريع الخاصة والابتكار التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[6].

5 https://www.un.org/counterterrorism/ar/global-ct-compact.

6 تتناول هذه الوثيقة والوحدات المتخصصة الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ خطط العمل، ووضع تخطيط أمني يراعي الفوارق بين الجنسين، والاعتراف بدور المرأة ودعمه في أمن الأهداف الضعيفة، ومعالجة التحيزات الجنسانية في إنفاذ القانون، وتعميم المنظور الجنساني في التدريب والممارسة وإجراء تمارين بشأن خطط الأمن والطوارئ، والمعالجة بشكل تعاوني للتحديات الأمنية الخاصة بالمرأة في الأماكن الحضرية، والتصدي للتحيز الجنساني في التكنولوجيات التي يستخدمها قطاعا إنفاذ القانون والأمن. وهذه قائمة غير شاملة، وينبغي أن تشمل الاعتبارات الخاصة بالسياق من أجل المساواة بين الجنسين بدءا من تخطيط جميع التدابير المبرزة في مختلف الوحدات إلى تنفيذها وتقييمها.

قائمة الأطر

الإطار 1 -	مواءمة جهود حماية "الأهداف السهلة" والبنية التحتية الحيوية	5
الإطار 2 -	حماية الأماكن العامة: استنتاجات المجلس الأوروبي	13
الإطار 3 -	الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل حماية "الأهداف السهلة"	18
الإطار 4 -	مفهوم موسع لـ "التشغيل البيني"	31
الإطار 5 -	تعزيز التخطيط الأمني للأهداف الضعيفة المراعي للفوارق بين الجنسين	35
الإطار 6 -	أمن الموقع الضعيف: منظور مشغّل	36
الإطار 7 -	مدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة	41
الإطار 8 -	أدوات فيسبوك للمساعدة في الاستجابة للأزمات	43
الإطار 9 -	أثر السياسات والممارسات الرامية إلى الكشف عن علامات التطرف على حقوق الإنسان	44

مؤشر الدراسات الإفرادية

الدراسة الإفرادية 1 -	استراتيجية أستراليا لحماية الأماكن المزدحمة من الإرهاب	19
الدراسة الإفرادية 2 -	لمحة عامة عن الخطة الأمنية لـ "الأهداف السهلة" والأماكن المزدحمة - وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة	20
الدراسة الإفرادية 3 -	خطة فرنسا فيجيبيرات	24
الدراسة الإفرادية 4 -	تحديد المخاطر الوطنية من قِبَل الوكالة السويدية للطوارئ المدنية	26
الدراسة الإفرادية 5 -	الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود	39
الدراسة الإفرادية 6 -	التعامل مع الصدمات المرتبطة بالإرهاب (المركز الإسرائيلي للصدمات والقدرة على الصمود)	40

فهرس الأدوات

الأداة 1 – الرد على التهديدات الإرهابية للأهداف السهلة – موجز تحليلي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب 15

الأداة 2 – مذكرة أنطاليا بشأن حماية "الأهداف السهلة" في سياق مكافحة الإرهاب – المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 16

الأداة 3 – دليل منع الإرهاب والتأهب له – المركز الدولي لمكافحة الإرهاب 16

الأداة 4 – دليل للمساعدة في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لحماية الأهداف الضعيفة – معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة 21

الأداة 5 – مذكرة أنطاليا: بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص – المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، 2017 22

الأداة 6 – منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب: نهج عمل شرطي مجتمعي (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، 2014 29

الأداة 7 – العمل الشرطي والشؤون الجنسانية – مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019 30

الأداة 8 – إطار للاستجابة للأزمات وللتعافي – وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة 31

الأداة 9 – الاستخبارات والشؤون الجنسانية – مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019 33

الأداة 10 – موارد مختارة لمشغلي الأهداف الضعيفة – وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة 36

الأداة 11 – موارد مختارة لمستخدمي الأهداف الضعيفة – وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة 45

[1]

فهم المفاهيم الأساسية

1-1 الأهداف الضعيفة والسهلة والصعبة، والأماكن المزدحمة والعامة

لم تستخدم مفاهيم الأهداف الضعيفة والسهلة والصعبة والأماكن المزدحمة والعامة إلا مؤخرا في مجال مكافحة الإرهاب[7]. وعلاوة على ذلك، فإن تعاريفها غير مدرجة في أي إطار قانوني دولي. ويتغير معناها إلى حد ما تبعا لسياق ونوع المناقشة (السياساتية والقانونية والتشغيلية والتقنية) التي تستخدم فيها.

7 ذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى في عام 2006 "الأهداف الضعيفة". وكجزء من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عملها في إطار الركيزة الثانية لـ "تدابير منع الإرهاب ومكافحته"، تعهدت الدول الأعضاء "بتعزيز جميع الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة للخطر بشكل خاص، مثل الهياكل الأساسية والأماكن العامة".

وتماشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الصادر في حزيران/يونيه 2021، ترى هذه الوثيقة والوحدات المتخصصة ذات الصلة أن الأهداف الضعيفة تشمل البنية التحتية الحيوية و "الأهداف السهلة"[8] (A/RES/75/291) وأن حمايتها يجب أن تتم من خلال النُهج المراعية للفوارق بين الجنسين والممتثلة لحقوق الإنسان[9].

وتُفهم الأهداف السهلة على نطاق واسع على أنها أنواع المواقع الضعيفة – مثل الملاعب ومراكز التسوق والمسارح والمؤسسات الدينية ومناطق المشاة – التي يسهل الوصول إليها والمفتوحة للجمهور، ولهذه الأسباب، ليس لديها عن قصد أي تدابير أمنية أو لديها تدابير أمنية محدودة. وهذه السمة، إلى جانب الحشود الكبيرة التي كثيرا ما توجد فيها، تجعلها أهدافا جذابة للجهات الفاعلة الإرهابية العاقدة العزم على التسبب في خسائر بشرية جماعية و/أو دمار واسع النطاق دون الحاجة إلى تخطيط أو تدريب أو موارد كبيرة، ولكنها تسفر عن تغطية إعلامية غير متناسبة[10]. ومفهوم "الأهداف السهلة" لا ينطبق عليه أي تعريف دقيق أيضا بسبب عدم التجانس الشديد للأماكن التي يرتبط بها عادة. وقد تكون "الأهداف السهلة" مرافق داخلية أو خارجية أو أماكن دائمة أو مؤقتة. وهي تختلف من حيث الحجم والوظيفة والسمات المادية الفعلية والمواقع وسمات المستخدمين.

ويتناقض الطابع "السهل" لبعض الأماكن مع "الطابع الصعب" لبعض الأماكن الأخرى. وفي سياق السياسات والجيش وإنفاذ القانون، ينظر إلى "الأهداف السهلة" في تقابُل مع "الأهداف الصعبة". وتحدد الأهداف الأخيرة المواقع التي يعمل فيها أو يرتادها المسؤولون الحكوميون عموما وتحميها تدابير أمنية مادية قوية (مثلا، السفارات والمراكز العسكرية واجتماعات القمة الدولية).

ويتداخل مفهوم "الأهداف السهلة" إلى حد كبير مع مفهوم "الأماكن المزدحمة". فهذا الأخير يشدد على الكثافة العالية للأشخاص الذين يتجمعون داخل أماكن معينة وحولها (مثلا، زوار موقع سياحي، والجمهور في حفل موسيقي، والمصلين في احتفال ديني) كعامل محدد للضعف أو للجاذبية بالنسبة للجهات الفاعلة المعادية. وكثيرا ما يستخدم مفهوم "الأهداف السهلة" أيضا كمرادف للأماكن العامة، على الرغم من أن الأماكن العامة لا تكون كلها بالضرورة (أو دائما) مزدحمة، والأماكن المزدحمة لا تكون كلها بالضرورة عامة أو ضعيفة بشكل خاص (مثلا، حضور العديد من الأشخاص مناسبة في مبنى حكومي مُحكم الأمن).

8 تركز هذه الوحدات على "الأهداف السهلة" لا على حماية البنية التحتية الحيوية، لأن الأخيرة متناولة بالتفصيل في المنشور "حماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية: خلاصة الممارسات الجيدة" الذي صدر في عام 2018 ومتاح في:
https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/files/documents/2021/Jan/compendium_of_good_practices_eng.pdf.

9 يقدم القسم 4-1 لمحة عامة عن التزامات الدول الأعضاء بضمان امتثال أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي سياق هذه الوثيقة، عند تصميم وتنفيذ تدابير لحماية "الأهداف السهلة".

10 انجذاب الإرهابيين إلى الأهداف غير المحصنة لا ينبع فقط من سهولة اختراقها وضعف تأمينها، بل أيضا من إمكانية إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين ونشر الفوضى وتحقيق أغراض دعائية وإحداث أثر اقتصادي". (S/2018/1177، الفقرة 51).

2-1 "الأهداف السهلة" مقابل البنية التحتية الحيوية

عادة ما يُبقى على مفهوم "الهدف السهل" متميزا عن مفهوم "البنية التحتية الحيوية"، وإن كانت البنية التحتية الحيوية قد تكون سهلة بسبب عدم تصعيبها. وتشير البنية التحتية الحيوية عموما إلى الأصول والنظم والعمليات التي تُعتبر حيوية لتوفير الخدمات الأساسية (مثلا، الصحة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والطاقة)، والتي يمكن أن يؤدي تعطيلها إلى آثار سلبية واسعة النطاق[11] على أمن المجتمع المحلي ورفاهه الاجتماعي والاقتصادي[12].

وتشمل العناصر الرئيسية للتمايز ما يلي:

- عادة ما يكون "الهدف السهل" مكانا ماديا، في حين قد تكون البنية التحتية الحيوية عملية أيضا، بما في ذلك نظم المعلومات والشبكات[13].

11 على الرغم من أن القطاع السياحي لا يعتبر عادة قطاعا حيويا بمعنى تقني، فإنه قد يمثل في بعض الدول الأعضاء نسبة كبيرة جدا من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وعندما تؤثر الأعمال الإرهابية على البلدان التي تعتمد اقتصاداتها إلى حد كبير على السياحة، فإن الآثار المالية والاجتماعية الإجمالية يمكن أن تعادل - إن لم تكن تتجاوز - الآثار الناجمة عن انهيار قطاع حيوي.

12 تشير خلاصة الممارسات الجيدة لحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية إلى عدة تعاريف وطنية لـ "البنية التحتية الحيوية". كما تفحص المنهجيات التي تتبعها البلدان لتحديد القطاعات والأصول التي تعتبر حيوية (القسم 2-4-1 تحديد الطابع الحيوي، الصفحة 39).

13 مفهوم البنية التحتية الحيوية للمعلومات أساسي لفهم الدور الذي تؤديه النظم التي يتحكم فيها الحاسوب في إدارة عمليات محطات الطاقة، والسدود، والجسور، وسلاسل الإمداد الغذائي، وما إلى ذلك.

- من السمات المميزة لـ "الأهداف السهلة" انفتاحها للجمهور وإمكانية وصوله إليها. وعلى النقيض من ذلك، عادة ما تكون البنية التحتية الحيوية محظورة على الغرباء[14].

- يختلف الأساس المنطقي لحماية "الأهداف السهلة" عن حماية البنية التحتية الحيوية. فالبنية التحتية تُحمى لأنها تشكل العمود الفقري لحياة البلدان ونظرا "للآثار المتتالية" التي يمكن أن تحدثها الاضطرابات في قطاع ما على قطاعات أخرى، مما قد يؤدي إلى شلل عام. وهذا يفسر لماذا لا توجه جهود حماية البنية التحتية الحيوية - على الاختلاف من جهود الحماية الموجهة إلى "الأهداف السهلة" - ضد خطر الهجمات الإرهابية فحسب، بل توجه أيضا ضد عواقب السلوك البشري الآخر (سواء كان متعمدا أو ناجما عن الإهمال)، فضلا عن الأثر التعطيلي للأحداث الطبيعية.

وتعني هذه الاختلافات المفاهيمية أن الأطر المؤسسية والتنظيمية اللازمة لحماية البنية التحتية الأساسية الحيوية قد لا تنطبق تلقائيا على "الأهداف السهلة". وهذا واضح في المعايير التي تستخدمها الدول الأعضاء للتمييز بين البنية التحتية الحيوية والبنية التحتية غير الحيوية. وهذه المعايير، التي تستند في كثير من الأحيان إلى نماذج تنبؤية بشأن شدة الأحداث التعطيلية ومدتها ونطاقها الجغرافي وعواقبها الاقتصادية، قد لا تكون مناسبة لتحديد ما يشكل "أهدافا سهلة".

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاختلافات، فإن مهمة حماية "الأهداف السهلة" والبنية التحتية الحيوية تطرح العديد من التحديات المشتركة، مما يشير إلى أن الاثنتين يجب أن تستفيدا من النهج التآزري التالي:

- يمكن أن توفر التدابير المصممة لحماية البنية التحتية الحيوية مصدرا قيما للإلهام لحماية "الأهداف السهلة" والعكس بالعكس. فعلى مستوى أساسي، هناك الكثير من أدوات الأمن المادي المستخدمة في توفير التحكم في الوصول إلى البنية التحتية الحيوية (مثلا، مواقع الحراسة، والأسوار، وأجهزة الكشف عن المعادن) تُستخدم عادة أيضا لفرز وصول الجمهور إلى "الأهداف السهلة[15]".

- يمكن للطريقة التي يكون قد تم بها التعامل مع هجوم على بنية تحتية حيوية أن توفر تحذيرات مفيدة ودروسا مستفادة في الجهود الرامية إلى منع المخاطر والتخفيف من حدتها والتعامل مع الأزمات التي تتعلق بـ "أهداف سهلة".

- تستند حماية البنية التحتية الحيوية و"الأهداف السهلة" على حد سواء إلى ضرورة اتباع مشغلي المواقع والسلطات العامة نهج إدارة المخاطر والأزمات. وغالبا ما تكون الإجراءات والجهات المؤسسية المعنية بتقييم التهديدات الوطنية والرد على الهجمات على البنية التحتية الحيوية و"الأهداف السهلة" واحدة أو متداخلة بشكل كبير. كما أن البنية التحتية الحيوية و"الأهداف السهلة" تكون في معظم الأحيان مملوكة للقطاع الخاص ويقوم بتشغيلها مما يجعل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص سمة مركزية من سمات جهود التأهب والحماية لكلتيهما.

- التفاعل بين حماية البنية التحتية الحيوية وحماية "الأهداف السهلة" تفاعل متعدد الأبعاد، ويتطلب تنسيقا وثيقا في مجال السياسات والمؤسسات والعمليات. فالبنية التحتية الحيوية هي ما يمكّن في معظم الأحيان "الأهداف السهلة" من العمل. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى إمدادات كهربائية دون انقطاع من أجل تنظيم مناسبة رياضية. وفي الوقت نفسه، فإن حدوث انقطاع في توفير خدمات أساسية، مثل الكهرباء، قد لا يترك الحاضرين في قاعة حفلات موسيقية في الظلام ويعطّل الأداء فحسب، بل يمكن أن يكون جزءا

14 كوْن البنية التحتية الحيوية مغلقة أمام الجمهور لا يعني أنها محمية على نحو أفضل من "الأهداف السهلة". ففي غياب تدابير أمنية كافية، قد تكون البنية التحتية الحيوية ضعيفة للغاية، وبالتالي تغري الجهات الإرهابية بشكل خاص.

15 توجد أمثلة أخرى على التدابير الأمنية التي يمكن استخدامها بشكل مفيد لحماية البنية التحتية الحيوية و"الأهداف السهلة" على حد سواء في مفهوم "المدينة الذكية" والحلول التكنولوجية ذات الصلة التي تسعى إلى جعل المدن الحديثة أكثر أمانا. فعلى سبيل المثال، قد تجد أجهزة الاستشعار الرقمية للكشف عن الأسلحة النارية تطبيقات مفيدة لحماية أصول متنوعة مثل سوق الشارع، أو مبنى حكومي، أو شبكة نقل.

من استراتيجية لجعل جهود الإجلاء أكثر صعوبة أثناء هجوم إرهابي. وفي الوقت نفسه، فإن أي هجوم إرهابي ناجح على موقع سياحي أو ديني مزدحم قد يتسبب في انهيار البنية التحتية الحيوية بل وحتى قطاع حيوي بأكمله. فعلى سبيل المثال، قد تمتلئ المستشفيات بسرعة بأكثر من طاقتها وتتوقف شبكات الاتصال عن العمل لأنها ترزح تحت وطأة طلبات المستخدمين. وقد تكون للهجمات على "الأهداف السهلة" تأثيرات شديدة الخطورة بشكل خاص على البنية التحتية الحيوية عندما تحدث في المناطق الحضرية، حيث تتعايش الاثنتان وتتفاعلان في أماكن معقدة ومكتظة بالسكان، مما يُبرز الحاجة إلى نهج يعتبر كلتيهما جزءا من نظام واحد متعدد الأوجه.

الإطار 1

مواءمة جهود حماية "الأهداف السهلة" والبنية التحتية الحيوية

"ستظل البنية التحتية الحيوية، مثل شبكات الكهرباء والسدود والمرافق الحكومية، على رأس قائمة الأهداف الإرهابية. وغالبا ما تكون "الأهداف السهلة" جزءا من أطر البنية التحتية الحيوية في الكثير من الدول. ولذلك فإن نظام إدارة مخاطر البنية التحتية يعالج أيضا التهديد الموجه إلى "الأهداف السهلة". وعلى سبيل المثال، تشكل الهجمات على الناس في محطة قطار جزءا من مجموعة من سيناريوهات الهجوم المحتملة على شبكات النقل (أي الجوية والسكك الحديدية والبحرية). كما أن الكثير من المبادئ الرئيسية التي تتبعها الحكومات عند حماية البنية التحتية الحيوية من الأعمال الإرهابية يمكن أن تكون فعالة لحماية "الأهداف السهلة"... وتتطلب حماية "الأهداف السهلة" وأمن البنية التحتية الحيوية وقدرة كل منها على الصمود نفس السياسة الأساسية والإطار العملي للتأهب، أي الوقاية والحماية والتخفيف والاستجابة والتعافي. ويجب أن يعزز كل جهد منها الجهود الأخرى بشكل متبادل... وينبغي إجراء تقييمات "الأهداف السهلة" بالاقتران مع تقييم قدرة الحكومة على وضع خطط وإقامة شراكات لحماية البنية التحتية الحيوية. وفي بعض الحالات، قد تتداخل "الأهداف السهلة" والبنية التحتية الحيوية (المرافق التجارية) وفي حالات أخرى قد لا تكون نفس الشيء (قطاع الطاقة)".

المصدر: المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 2017، الممارسة الجيدة 5.

[2]

التهديد الإرهابي للأهداف الضعيفة

على مدى السنوات القليلة الماضية، سلطت أجهزة الاستخبارات وإنفاذ القانون الضوء بانتظام على وجود تهديد إرهابي مستمر للمواقع التي تتجمع فيها حشود كبيرة من الناس. وفي كثير من الحالات، يكون الجمهور عموما على وعي بالتهديد لأن المنظمات الإرهابية دعت علنا إلى شن هجمات على هذه الأماكن أو هددت بشنها[16].

ويمكن القول إن الإرهابيين قد يحولون اهتمامهم إلى "أهداف سهلة" ردا على التدابير الأمنية المعززة التي تجعل شن هجمات على "الأهداف الصعبة" مثل المباني الحكومية والمنشآت العسكرية وغيرها أكثر صعوبة. ويمكن تشبيه الحالة بـ "تأثير البالون" الذي قد يؤدي فيه تحسين إنفاذ القانون والأمن في بعض المناطق الجغرافية إلى تحوُّل نفس المشكلة الإجرامية إلى إقليم يكون العمل الشرطي فيه أقل فعالية. وعلى غرار المنطق نفسه، نظرا لاستجابة قطاع الطيران المدني للتهديد الإرهابي باعتماد تدابير أمنية متزايدة التشدد قبل الصعود إلى الطائرة، حولت الجماعات الإرهابية اهتمامها إلى المناطق المحيطة المحمية بدرجة أقل[17].

وفي الوقت نفسه، وكما أبرزت مذكرة أنطاليا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، "يظهر الارتفاع الأخير في الهجمات بالسكاكين والمركبات الثقيلة، بدلا من استخدام الأفراد المسلحين أو فرق من المسلحين، المصحوبين أحيانا بمفجرين انتحاريين، مرونة واستعدادا لقبول أعداد أقل من الضحايا"[18].

وفي حين أن استخدام الأسلحة البدائية كان سمة من سمات عدة هجمات وقعت مؤخرا، فإن إمكانية سعي جهات إرهابية إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد "أهداف سهلة" لا يمكن استبعادها. وأسوأ محاولة في هذا الصدد هي الهجوم بغاز السارين الذي شنته الجماعة الإرهابية أوم شينريكيو في عام 1995 في شبكة مترو أنفاق طوكيو[19].

16 في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، على سبيل المثال، نشر تنظيم الدولة الإسلامية دعوة على مجلته على الإنترنت للمتعاطفين معه لاستهداف أماكن مثل المؤتمرات الكبيرة التي تُعقد، والاحتفالات التي تقام، في الهواء الطلق، والشوارع المزدحمة بالمشاة، والأسواق المكشوفة، والمهرجانات، والمسيرات والتجمعات السياسية.

17 يوضح الهجوم بالقنابل في بروكسل في عام 2016 هذه النقطة. فمن خلال ضرب منطقة تسجيل الوصول في المطار، وقبل الضوابط الأمنية، اختار الإرهابيون مكانا مكتظا بالركاب والحقائب، مما أتاح لهم تقليل خطر إحباط خطتهم إلى أقصى حد مع تعظيم فرص التسبب في أضرار واسعة النطاق.

18 يتمثل تهديد محدد في تمركز مركبات محمّلة وتفجيرها بالقرب من "أهداف سهلة". وتاريخيا، استخدمت جماعات إرهابية كثيرة سيارات إسعاف لهذا الغرض باستغلال مظهر عدم الضرر الذي تعكسه وسائل النقل هذه.

19 وقع حادث أقل شهرة في عام 1984 بالتلويث المتعمد لطاولات السلطات بالسالمونيلا في عشرة مطاعم في ولاية أوريغون، الولايات المتحدة، من قبل مجموعة تسعى إلى التأثير على انتخابات محلية. ويكشف الحادث عن السهولة النسبية التي يمكن بها لجهات معادية أن تنفذ هجوما إرهابيا بيولوجيا على "الأهداف السهلة".

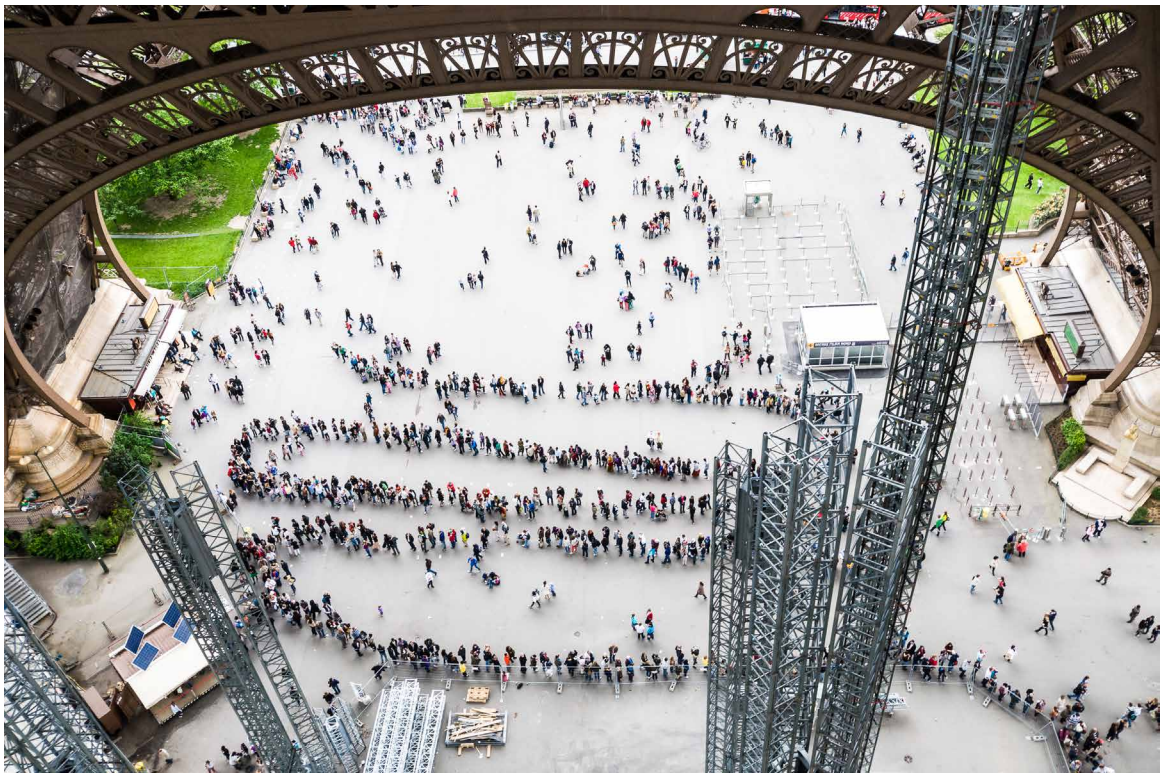

ولا تزال الأعمال الإرهابية ضد "الأهداف السهلة" ترتكب أيضا لأغراض احتجاز رهائن[20]، وقد تتقاطع مع أهداف الإرهابيين كأماكن يمكن من خلالها الحصول على مواد خطيرة لاستخدامها في أنشطة إرهابية في أماكن أخرى[21].

وتتأثر طبيعة ومستوى التهديد الموجه إلى "الأهداف السهلة" بالعوامل المحلية فضلا عن ملامح الجهات الفاعلة العنيفة التي تسعى إلى إلحاق الضرر بتلك الأهداف وبالأشخاص الموجودين فيها. وتعتمد اختيارات الإرهابيين لمهاجمة موقع معين بدلا من موقع آخر على مجموعة متنوعة من الاعتبارات مثل مظالمهم الشخصية ضد فئات محددة (مثل بعض الطوائف الدينية، والسياح من بلدان معينة، وتصورات الأنشطة اللاأخلاقية) ودرجات الضعف الفعلية أو المتصورة للمواقع. ومن وجهة نظر عامة، قد تقرر الجهات الإرهابية الفاعلة مهاجمة "أهداف سهلة" لأسباب متنوعة[22]. فإضافة إلى الدوافع المرتبطة عادة بقرارات ضرب المواقع الضعيفة (مثلا، وجود حشود غفيرة إضافة إلى ضعف التدابير الأمنية أو انعدامها، أو القرب من منطقة عمل الجماعة أو وصولها، وإمكانية تحقيق تغطية إعلامية سريعة)، قد تشمل الدوافع الأخرى ما يلي:

- التعويض عن الضعف: إذا لم يكن لدى جماعة إرهابية و/أو شخص فاعل وحيد ما يلزم من موارد أو قدرات التخطيط لشن هجوم ناجح على هدف صعب، فقد تلجأ/ أو يلجأ إلى شن هجوم على هدف سهل.

20 بعد احتجاز 850 شخصا كرهائن في مسرح دوبروفكا في موسكو، على سبيل المثال، فرض الإرهابيون مطالب سياسية محددة على الحكومة الروسية كشرط لتحريرهم. وفي شمال غرب نيجيريا، ترتكب عموما عمليات الاختطاف الجماعي المتكررة للفتيات والفتيان في المدارس الداخلية لغرض طلب فدية.

21 بعد ملاحظة عدم وجود تدابير أمنية مناسبة في العديد من المرافق الطبية التي تخزن المواد المشعة، حذر تقرير صدر عام 2012 عن حكومة الولايات المتحدة من خطر أن تستغل جهات معادية الثغرات الأمنية لسرقة هذه المواد وتجميع قنبلة قذرة. (Government Accountability Office, 2012).

22 Hesterman 2019، الصفحات 23–26.

- كملاذ أخير: قد تحوّل جماعة إرهابية تضعف جاذبيتها و/أو قدراتها التشغيلية انتباهها إلى "أهداف سهلة" تسهل مهاجمتها لاستعادة مصداقيتها وجذب مجندين جدد.
- اختبار استراتيجية جديدة أو تكتيك أو سلاح جديد: قد تُستخدم "الأهداف السهلة" كحقل تجارب للتحضير لعمليات "أكبر".
- المرونة: قد تتيح "الأهداف السهلة" مجالا أكبر للارتجال في حالة الحاجة إلى تغيير في الخطة الأصلية لسبب ما.

[3]

ضعف الأهداف السهلة أمام الهجمات الإرهابية

لكل نوع من المواقع مجموعة فريدة من نقاط الضعف الخاصة به نابعة - إلى حد كبير - من خصائص الأشخاص الذين يديرونه أو يعملون فيه أو يزورونه ويترددون عليه. فعلى سبيل المثال، من المكرّس في معظم الأديان ولدى معظم الطوائف الدينية واجب تنفيذ سياسات "الباب المفتوح" من خلال الترحيب بالغرباء وعدم طرح أسئلة عن هوية الزوار المجهولين أو مصدرهم. كما أن مرتكبي هذه الهجمات قد يستغلون "تأثير المفاجأة"، لا سيما عندما يكون المصلون منغمسين في ممارستهم الروحية. ومن جانب إيجابي، قد يتمكن أولئك الذين يترددون بانتظام على موقع ديني من الاستفادة من طرق الهروب وأبواب الطوارئ بسهولة أكبر مقارنةً بمن يزورون موقعا سياحيا لأول مرة.

كما تختلف نقاط الضعف اختلافا كبيرا تبعا للسياق الاجتماعي والاقتصادي للمواقع، ومكانها الجغرافي، والمناطق المحيطة بها، فضلا عن السمات المادية. فالسوق المكشوف، على سبيل المثال، قد تكون مهاجمته من خلال الإطلاق الفعال لعوامل سامة أصعب من مهاجمة موقع مغلق مثل المسرح بنفس الطريقة. وعلى النقيض من ذلك، سيكون جمهور المسرح أقل عرضة لنشاط الطائرات بدون طيار العدائي مقارنة بسوق الشوارع.

وعلى الرغم من الاختلافات، يمكن تحديد عدد من نقاط الضعف التي يبدو أنها تنطبق على نطاق واسع على مختلف القطاعات ومتجذرة في عوامل ثقافية ومؤسسية وقانونية ومالية.

- العوامل البشرية: قد تنشأ نقاط الضعف من عدم الرغبة في الانخراط في عمليات الإصلاح الأمني اللازمة بسبب التقليل من احتمال وقوع هجوم إرهابي و/أو تأثيره. وقد يكون موقف بعض مالكي/مشغلي المرافق هو تعبير عن "ثقافة مقاومة للتغيير" تميل إلى التضحية بوضع أمني سليم باسم تجربة أكثر متعة للمصلين والسياح وزوار مراكز التسوق والمناسبات الثقافية، وما إلى ذلك.

وثمة عامل آخر يحتمل أن يكون ذا صلة هو "التعب الأمني": فإلى جانب فترات اليقظة الشديدة التي تدعو إليها السلطات في أعقاب هجوم إرهابي، تكمن مشكلة متكررة في الحفاظ على ثقافة الأمن كموقف طويل الأجل من جانب مشغلي المواقع والجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تجتذب الجهات الأمنية نفسها الشكوك أو لا تلقى قبولا حسنا لدى جماعات معينة (مثلا، بعض الطوائف الدينية).

وقد تكون نقاط الضعف المحددة أيضا نتيجة للحواجز الثقافية وما يرتبط بها من عدم رغبة في اعتماد تدابير أمنية أكثر صرامة – وهو ما يتخذ شكل خلفيات وتوقعات وعقليات متباينة - بين مختلف أصحاب المصلحة المدعوين إلى التعاون بشأن حماية المواقع الضعيفة، مما يجعل إقامة

شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص أمرا بالغ الأهمية ولكنه يشكل تحديا أيضا[23].

- العوامل المؤسسية والقانونية: على الرغم من أن تبادل المعلومات عنصر أساسي في أي نظام فعال لإدارة المخاطر والأزمات من أجل حماية الأهداف الضعيفة، قد يعوق هذه الضرورة عدم كفاية التنسيق بين الأجهزة بسبب الثغرات التنظيمية، وعدم وضوح تقسيمات العمل، وما إلى ذلك. كما أن أجهزة الاستخبارات قد تجد عقبات قانونية في الكشف عن معلومات سرية لمشغلي المواقع الضعيفة.

  وعلى أرض الواقع، قد ينشأ سوء فهم بين ملاك ومستأجري المواقع الضعيفة وبين مشغلي المواقع ومؤسسات الأعمال المجاورة – بشأن من ينبغي أن يكون مسؤولا عن التحسينات الأمنية أو إدارة أفراد الأمن فيما يسمى "المنطقة الرمادية"، أي الأماكن التي توجد فيها هياكل ملكية متنازع عليها أو لا يوجد فيها مالك محدد بوضوح. وقد يؤدي ذلك إلى عدم تنفيذ التدخلات الأمنية اللازمة لأغراض وقائية، ويمكن أن يؤدي إلى استجابات غير فعالة بعد وقوع الحوادث.

- عوامل الموارد: لكثير من المواقع الضعيفة ميزانيات محدودة متاحة لأغراض أمنية. وقد يكون تنفيذ التدابير الأمنية مكلفا حيثما كانت تتطلب تغييرات مادية أو إضافات إلى البنية التحتية، أو توظيف شركات أمنية جديدة أو أفراد أمن جدد يحتاجون إلى تدريب. وإضافة إلى ذلك، قد لا يكون بوسع تلك المواقع الاعتماد على حوافز مالية (مثلا، التمويل، والإعانات، والإعفاءات الضريبية) لدعم تنفيذ التحسينات الأمنية. وفي مواجهة قيود الميزانية الشديدة، على سبيل المثال، قد تختار المواقع الضعيفة استثمار الموارد الشحيحة في عمليات التسويق السريعة المردود بدلا من الإصلاحات الأمنية الطويلة الأجل، وبالتالي لا تعالج نقاط الضعف التي يسهل استغلالها.

23 قد تطلب سلطات القطاع العام أحيانا من مشغلي المواقع طلبات متعنتة لتنفيذ تحسينات أمنية مرهقة ماليا. وفي المقابل، قد يتردد مشغلو المرافق المملوكة للقطاع الخاص في الانخراط في شراكات متينة ودائمة بين القطاعين العام والخاص بسبب عوامل مثل عدم قدرتهم على رؤية قيمة أعمال تلك الشراكات، والشك في دوافع القطاع العام، وقلة الحافز نتيجة لعدم وجود متطلبات تنظيمية لمشاركة القطاع الخاص.

[4]

التخفيف من المخاطر والاستجابة لها: أدوار أصحاب المصلحة

يتمثل النموذج الأساسي لحماية الأهداف الضعيفة من الأعمال الإرهابية – بغض النظر عن نوعها وحجمها ووظيفتها – في جهد منسق للتخطيط الأمني مدفوع بنهج لإدارة المخاطر والأزمات ينفذه مشغلو المواقع والسلطات الحكومية على كل من الصعيد الوطني والصعيد المحلي.

ويعرّف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إدارة المخاطر بأنها "النهج والممارسة المنهجيان لإدارة عدم اليقين لتقليل الضرر والخسارة المحتملين إلى أدنى حد ممكن. وتشمل إدارة المخاطر تقييم المخاطر وتحليلها، وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات محددة للسيطرة على المخاطر والحد منها ونقلها. وينبغي عدم التقليل من أهمية ضمان نُهج منسقة تنسيقا وثيقا لإدارة المخاطر تشمل جميع مستويات الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. والجمعية العامة للأمم المتحدة[24]".

وفي قرارها (A/RES/75/291، فقرة المنطوق 71) شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على النظر في

24 استراتيجية الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، Terminology on Disaster Risk Reduction 2009.

وضع أو مواصلة تحسين استراتيجياتها للحد من مخاطر تعرُّض الهياكل الأساسية الحيوية لهجمات إرهابية، على أن تشمل تلك الاستراتيجيات، في جملة أمور، تقييم المخاطر ذات الصلة والتوعية بها، واتخاذ تدابير للتأهب، بما يشمل المواجهة الفعالة لتلك الهجمات، فضلا عن تشجيع الارتقاء بقابلية التشغيل البيني في إدارة الأمن والتعامل مع الآثار، وتيسير التفاعل الناجع بين جميع الجهات صاحبة المصلحة التي لها دور في ذلك؛ كما أن "البيانات التي يمكن أن تسترشد بها عملية تقييم المخاطر يمكن أن تأتي من مصادر متنوعة، كما أبرزت ذلك مذكرة أنطاليا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وستتضمن التقييمات الوطنية التي يقوم بها خبراء الأمن الحكوميون معلومات حساسة وسرية لا يمكن إلا للممثلين الوطنيين الرسميين الوصول إليها. وينبغي بعد ذلك إدماجها في المعلومات المفتوحة المصدر والمعلومات المستمدة من الصناعة والقطاع الخاص في شكل يسهل الوصول إليها بالنسبة لقوات الأمن المحلية التي تحتاج إليها. ويستخدم القطاعان العام والخاص كلاهما تحليل المخاطر لتحديد نقاط الضعف في البنية التحتية المادية وفي إجراءات التشغيل وخطط الاستجابة الموحدة والخاصة بهما" (الممارسة الجيدة 3، الصفحة 5).

أما فيما يتعلق بإدارة الأزمات، فإن هذا يشير بشكل عام إلى العمليات التي يلزم تفعيلها عند وقوع حادث. وتشمل الخطوات الرئيسية الثلاث في إدارة الأزمات وضع خطط احتياطية/طوارئ، وتحديد الأزمة، فضلا عن مواجهة الأزمة وحلها[25].

وتقدم الأقسام التالية لمحة سريعة عن الأدوار التي يمكن وينبغي أن يؤديها فرادى أصحاب المصلحة في حماية الأهداف الضعيفة في إطار نموذج لإدارة المخاطر والأزمات. ويُتبع النهج نفسه القائم على أصحاب المصلحة في الوحدات المتخصصة، التي تتعمق في الكيفية التي يمكن بها للجهات الحكومية وغير الحكومية أن تساهم على وجه التحديد في حماية المواقع الدينية، والمواقع السياحية، والمراكز الحضرية، وكذلك المواقع الضعيفة بشكل عام أمام استخدام الإرهابيين للمنظومات الجوية غير المأهولة.

1-4 الدول الأعضاء

ينبغي إشراك جميع مستويات الحكومة في حماية الأهداف الضعيفة استنادا إلى اختصاصات كل منها ضمن الأطر القانونية لفرادى البلدان.

وعلى مستوى أساسي، تشكل التدابير العامة لمكافحة الإرهاب الأدوات الأساسية التي ينبغي استخدامها. وينبغي الاستفادة من المجموعة الكاملة من أدوات وسياسات مكافحة الإرهاب، في امتثال تام لحقوق الإنسان، ومعايير المساواة بين الجنسين، والقانون الدولي المنطبق. وتشمل هذه التدابير تدابير لمكافحة التطرف العنيف؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومصمّمة خصيصاً للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ومنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة؛ وآليات للتعاون الدولي وتبادل المعلومات المنبثقة من المعاهدات الدولية؛ وتأمين الحدود وإدارتها لمنع انتقال الإرهابيين عبر الحدود، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والشحنات التي تتضمن مواد ذات استخدام مزدوج (مثلا، تصنيع جهاز متفجر مرتجل).

وتبين الأقسام الفرعية التالية الأدوار والمسؤوليات الرئيسية في حماية الأهداف الضعيفة في إطار قدرات البلدان من حيث وضع السياسات وإنفاذ القانون،

25 توفر خلاصة الممارسات الجيدة لحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية معلومات بشأن إدارة المخاطر والأزمات تنطبق بنفس القدر على الجهود الرامية إلى حماية البنية التحتية الحيوية و "الأهداف السهلة" (انظر القسم 2-6 من الخلاصة).

وكذلك في دعم جهود مكافحة الإرهاب من خلال جمع الاستخبارات/المعلومات وتحليلها.

الإطار 2

حماية الأماكن العامة: استنتاجات المجلس الأوروبي

في حزيران/يونيه 2021، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي (للعدل والشؤون الداخلية) عددا من التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل حماية الأماكن العامة من الأعمال الإرهابية. وتلخص القائمة التالية النقاط الرئيسية:

- العمل على إدخال أو تعزيز الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والمحلية لزيادة قدرة المجتمعات المحلية والأماكن العامة على الصمود؛
- دعم المبادرات الرامية إلى تأمين الاتصالات التشغيلية والبينية في الاتحاد الأوروبي لأجهزة إنفاذ القانون وغيرها من العاملين في مجال الأمن ليكونوا قادرين على الحماية والاستجابة بشكل صحيح في حالة التعاون عبر الحدود في مجال الأماكن العامة والمناسبات الكبرى؛
- دراسة الأطر القانونية المحلية بهدف تقييد حمل الأسلحة البيضاء في الأماكن العامة والمناسبات الكبرى؛
- دراسة وتحليل الإرشادات والأدوات الأمنية لمشغلي المركبات المؤجرة لمنع خطر الهجمات بالمركبات في الأماكن العامة والتخفيف منه؛
- فحص التشريعات المحلية واللوائح المحلية بهدف كفالة أن تتضمن أحكاما واضحة فيما يتعلق بالمتطلبات والمسؤوليات الإدارية لأولئك الذين يخططون ويديرون أمن الأماكن العامة؛
- مواصلة تخطيط وتنظيم التمارين العملية والتدريب المشترك بين السلطات المحلية، وأجهزة إنفاذ القانون، والحماية المدنية، والطوارئ الطبية، ومؤسسات الأعمال الخاصة، وشركات الأمن الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحسين تأهب واستجابة أجهزة إنفاذ القانون والمسعفين؛
- إدراج منع الجريمة من خلال تقنيات التصميم البيئي على المستوى المحلي ومن خلال شراكات ومشاريع القطاعين العام والخاص، كآلية لحماية الأماكن العامة، أي لمنع الدهس بالمركبات والتفجيرات والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والأجهزة الحارقة المرتجلة وعمليات إطلاق النيران الحية وغيرها من العمليات في أماكن مثل محطات السكك الحديدية والسكك الحديدية، ومحطات السكك الحديدة الموجودة تحت الأرض، والمناطق العامة في المطارات الدولية، وأماكن العبادة، ومناطق مؤسسات الأعمال، ومناطق الجذب السياحي (مثل المعالم والمتاحف)، والجامعات والمدارس وغيرها مما قد ينصح به تقييم المخاطر.

المصدر: https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9545-2021-INIT/en/pdf.

4-1-1 التزام الدول الأعضاء باعتماد نهج ممتثل لحقوق الإنسان ومستجيب للفوارق بين الجنسين في مواجهة التهديدات الإرهابية الموجهة إلى "الأهداف السهلة"

لا يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتخذ الدول الأعضاء خطوات لمكافحة الإرهاب ومنعه بفعالية كجزء من التزامها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية الحق في الحياة والأمن الشخصي. ويكتسي هذا الالتزام أهمية خاصة بالنظر إلى الأثر المحتمل للهجمات على "الأهداف السهلة" على السكان، لا سيما في ضوء انفتاح تلك الأهداف وإمكانية الوصول إليها وطبيعتها كأماكن تتجمع فيها حشود كبيرة من الناس.

وينطوي واجب الدول أن تحمي حقوق الإنسان على الالتزام باتخاذ التدابير اللازمة والكافية لمنع الأنشطة التي تعرّض هذه الحقوق للخطر، مثل التهديدات للأمن القومي أو جرائم العنف، بما في ذلك الإرهاب، ومكافحتها والمعاقبة عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تسترشد، في جملة أمور، باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تؤكد أن مكافحة الإرهاب بفعالية وضمان احترام حقوق الإنسان هدفان لا يوجد تنافس بينهما، بل هما متكاملان ويعزز أحدهما الآخر. والواقع أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكلان ركيزة مستقلة وضرورة شاملة لضمان التنفيذ الناجح لجميع مكونات الاستراتيجية الأربعة. ويؤكد مجلس الأمن باستمرار أن على الدول أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي، والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، ذكر مجلس الأمن في قراره 2178 (2014) أن عدم الامتثال لهذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات الدولية، بما فيها الالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يدعم الشعور بغياب المحاسبة ويشكل أحد العوامل التي تسهم في زيادة التطرف.

وعلاوة على ذلك، تطلب أحكام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة أن تمتثل جميع التدابير التي تتخذ لمنع الإرهاب ومكافحته لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين الدولي، والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تراعي استراتيجيات مكافحة الإرهاب أيضا الاعتبارات الجنسانية وتلك المتعلقة بعامل السن. والمصالح الفضلى للطفل، والأثر المتباين للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب على حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات (S/2018/1177، المرفق، الفقرة 8).

ومن أجل التصدي للتهديدات الإرهابية لـ "الأهداف السهلة"، يجوز لسلطات الدولة أن تتخذ مؤقتا تدابير قد تؤدي إلى تقييد بعض الحقوق، بشرط أن تمتثل هذه القيود للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون التدابير المتخذة في هذا الصدد استجابة حقيقية للتهديد المطروح، وتستلزمها مقتضيات الحالة، ولها أساس قانوني واضح، ومتناسبة مع السعي إلى تحقيق أهداف مشروعة. ويتعين على الدول أن تكفل وجود ضمانات مرضية للحماية من التدخل التعسفي وغير المتناسب في حقوق الإنسان في هذا السياق. وللامتثال لهذه الالتزامات بصورة مجدية، تشجَّع الدول بقوة على إجراء تقييمات منتظمة للتدابير المتخذة للتصدي للتهديد الإرهابي الذي تتعرض له "الأهداف السهلة" من حيث تقيّدها بحقوق الإنسان وأن تضمن أن تكون هذه التدابير قائمة على الأدلة وبالتالي فعالة، وألا تعزز الاستبعاد أو التحامل أو التحيزات، ولا تعوق وصول فئات أو جماعات سكانية معينة إلى الأماكن أو استخدامها لها. كذلك، فإن إدماج المنظورات الجنسانية في حماية الأهداف الضعيفة جزء لا يتجزأ من استراتيجيات فعالة وناجعة للتخفيف من المخاطر، لأنه لا يراعي الاحتياجات الأمنية الجنسانية للنساء والرجال والفتيان والفتيات فحسب، بل يراعي أيضا كيفية تأثير العلاقات والقوالب والديناميات النمطية الأساسية على الأنماط ونقاط الضعف الأمنية.

4-1-2 واضعو السياسات

في إطار المعايير التي تحددها استراتيجية حكومية شاملة، يتعين على فرادى الوزارات والإدارات أن تصمم شراكاتها استنادا إلى خصائص المواقع التي تقع عليها مسؤولية سياساتية أو تنظيمية أو تفتيشية أو غيرها من المسؤوليات عنها. كما ستلزم إقامة شراكات مع فئات مختلفة من أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، في حين أن حماية المواقع الدينية ستنطوي على إشراك الزعماء الدينيين في حوار مستمر، فإن منع الهجمات الإرهابية على المواقع السياحية سيتطلب التواصل مع قطاع السياحة. وفي حين أن أمن المراكز الحضرية الضعيفة سيعتمد على تجهيز السلطات البلدية على النحو المناسب، فإن وقف خطر استخدام الإرهابيين لمنظومات الطائرات بدون طيار ضد "الأهداف السهلة" سيتوقف على إيجاد تآزرات بين الأجهزة الحكومية وشركات التزويد بتكنولوجيات مكافحة المنظومات الجوية غير المأهولة.

بيد أن اختلاف أنواع المواقع الضعيفة قد يتطلب تدخلات سياساتية وتنظيمية مصممة خصيصا لا يجعل من الأقل أهمية بالنسبة للحكومات أن تصمم نهجا شاملا لحماية تلك المواقع. وينبغي أن يقيّم هذا النهج الأولويات والتحديات المشتركة، ويحدد الاحتياجات التشغيلية المشتركة، ويستخدم على النحو الأمثل الموارد والأدوات المتاحة لأغراض الوقاية والاستجابة والتعافي.

الأداة 1

الرد على التهديدات الإرهابية للأهداف السهلة - موجز تحليلي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب

https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/files/documents/2021/Jan/cted-analytical-brief-soft-targets.pdf

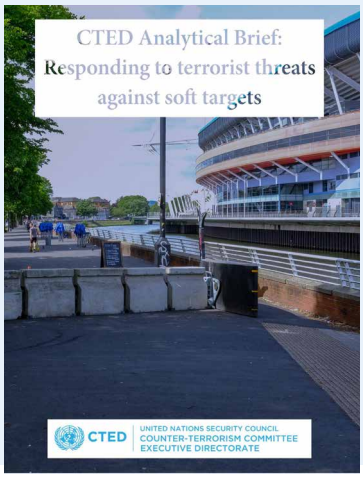

أعدت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة هذا الموجز وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2395 (2017)، الذي وجه المديرية التنفيذية إلى القيام بعمل تحليلي بشأن القضايا والاتجاهات والتطورات الناشئة وإتاحة منتجاتها التحليلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما يشدد على أهمية إشراك المجتمع المدني في مبادرات حماية "الأهداف السهلة"، ويؤكد على الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات وبناء الثقة لتعزيز القدرة على الصمود دون الكشف عن معلومات سرية أو تعطيل أسلوب حياة السكان.

الأداة 2

مذكرة أنطاليا بشأن حماية "الأهداف السهلة" في سياق مكافحة الإرهاب - المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

(www.thegctf.org/About-us/GCTF-framework-documents)

تشكل الممارسات الجيدة الواردة في هذه المذكرة جزءا من مبادرة حماية الأهداف السهلة التي أطلقها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بهدف إعلام وتوجيه الحكومات وكيانات القطاع الخاص في عملها معا لوضع سياسات وممارسات ومبادئ توجيهية وبرامج ونهج لحماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية على "الأهداف السهلة". واعترافا بعدم وجود خطة أو استراتيجية يمكن أن تحمي جميع الأهداف المحتملة، تسعى المذكرة إلى تجميع الخبرات المكتسبة بشأن هذا الموضوع خلال حلقات العمل الإقليمية المختلفة التي عقدت في عامي 2016 و 2017.

والممارسات الجيدة الثلاث عشرة الناتجة تم تجميعها ضمن ثلاث كتل من المواضيع:

1 - فهم التهديد وتحديد "الأهداف السهلة" وتحديد الأولويات المتعلقة بها على أساس تقييمات مستمرة للمخاطر، وتبادل فعال وراسخ للمعلومات يعزز التعاون العملي والتعاضد على جميع مستويات الحكومة (كل من المستوى الدولي والوطني والإقليمي والمحلي)؛

2 - بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمكين وتحسين التعاون الأمني وإشراك قطاع الصناعة العام من خلال رسائل واضحة ومتسقة بشأن طبيعة التهديد والاستعداد المناسب؛

3 - الإعداد والتخطيط والحماية من خلال تحديد أولوية الموارد، والمشاركة، والتمارين، والتدريب لتحسين وعي الحكومة والقطاع والجمهور العام وتأهب كل منهم للوقاية والاستجابة والتعافي.

الأداة 3

دليل منع الإرهاب والتأهب له - المركز الدولي لمكافحة الإرهاب

(https://icct.nl/handbook-of-terrorism-prevention-and-preparedness)

هذا الدليل، الذي أعده المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، أداة موارد واسعة النطاق تغطي جوانب شتى من جوانب مكافحة الإرهاب الاستباقية، بدءا من منع التطرف إلى منع الأعمال التحضيرية، والتأهب للتخفيف من عواقب الهجمات.

ويتناول الفصل 27، على وجه الخصوص، "طبقات التدابير الوقائية لحماية الأهداف السهلة من الهجمات الإرهابية"، استنادا إلى فكرة أنه في حين أن الطبقات المفردة قد تكون غير كافية لوقف هجوم إرهابي، فإن الجمع بين الطبقات يمكن أن يصبح أداة وقائية قوية. ويحدد الدليل 13 "طبقة من التدابير الوقائية" لحماية "الأهداف السهلة" في منتصف السلسلة ونهايتها[26]:

26 في حين أن الوقاية في منتصف السلسلة تهدف إلى الحد من خطر إعداد جماعة إرهابية لحملة إرهابية، تسعى الوقاية في نهاية السلسلة إلى التخفيف من خطر تنفيذ عمليات إرهابية فردية.

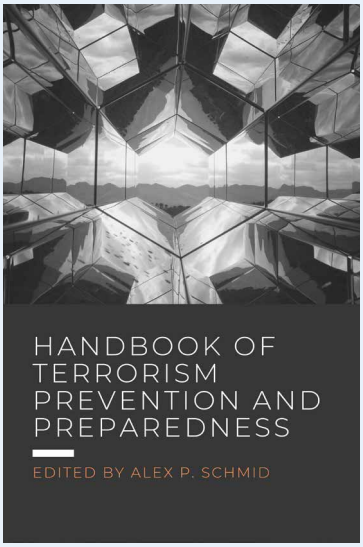

طبقة التدابير الوقائية 1: انخراط أجهزة الرصد المهنية في الجمع المستمر للمعلومات التقليدية المفتوحة المصدر (مثلا، وسائط الإعلام المطبوعة والإذاعة والتلفزيون والدراسات الأكاديمية وتقارير المنظمات غير الحكومية)؛

طبقة التدابير الوقائية 2: رصد الأنشطة المتطرفة على الإنترنت التي تكون ذات عواقب عنيفة محتملة في وسائل التواصل الاجتماعي وعلى شبكة الإنترنت المظلمة والعميقة (مثلا، خطاب الكراهية الذي يمكن أن يكون مؤشرا على جرائم الكراهية، بما في ذلك الإرهاب)؛

طبقة التدابير الوقائية 3: جمع المعلومات الاستخباراتية من المراقبة والتنصت على الأفراد المتطرفين المعروفين أو المشتبه فيهم والجماعات المتطرفة المعروفة والمشتبه فيها، فضلا عن رعاتهم (مثلا، عن طريق التنصت على هواتفهم وحواسيبهم وسياراتهم ومنازلهم)؛

طبقة التدابير الوقائية 4: استخدام عملاء سريين لاختراق الجماعات العنيفة و/أو اجتذاب مخبرين من هذه الجماعات (مثلا، الإرهابيين الذين أطلق سراحهم من السجن لأنهم قضوا فترة عقوبتهم ثم عادوا إلى جماعتهم)؛ واستخدام عمليات خداعية حيثما كانت قانونية؛

طبقة التدابير الوقائية 5: تبادل المعلومات الاستخباراتية (وليس الأولية) (الإشارة والإنسان)، داخل وبين الأجهزة الحكومية، ومع أجهزة الأمن الاستخباراتية الموثوق بها في الخارج؛

طبقة التدابير الوقائية 6: تحليل الدعاية الإرهابية وتكوين روايات مضادة وبديلة تدعمها إجراءات موثوقة لمنع ومكافحة (زيادة التطرف)؛

طبقة التدابير الوقائية 7: تشجيع أفراد أسر وأصدقاء الشباب والشابات المتجهين إلى التطرف على الإبلاغ سرا عن مخاوفهم إلى منظمة موثوق بها (وليس الشرطة أو أجهزة الاستخبارات)، مع التأكيد لهم أن هذا لا يؤدي إلى اعتقال أفراد أسرهم أو أصدقائهم، بل سيجعلهم على اتصال مع مستشارين في برامج توجيه الشباب أو القضاء على نزعة التطرف؛

طبقة التدابير الوقائية 8: رصد الشباب الذين لديهم تاريخ إجرامي أو مشاكل تتعلق بالصحة العقلية، ويبدو ميلهم إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وإعداد برامج أنشطة خاصة (مثل الرياضة والتدريب الوظيفي) لهؤلاء الشباب المعرضين للخطر؛

طبقة التدابير الوقائية 9: تقديم حوافز لأعضاء المنظمات الإرهابية المحبطين ليتركوا جماعاتهم، والقيام لاحقا بنشر شهاداتهم، إذا وافقوا على ذلك، ومساعدتهم على بدء حياة مهنية؛

طبقة التدابير الوقائية 10: تقديم مكافآت لمن يدلي بمعلومات من عامة الناس يمكن أن تساعد على منع وقوع هجوم إرهابي أو تؤدي إلى اعتقال متطرفين وإرهابيين عنيفين؛

طبقة التدابير الوقائية 11: رصد ومتابعة جرائم عادية محددة (مثل سرقة المتفجرات) قد ترتكب فيما يتعلق بالإعداد لهجوم إرهابي؛

طبقة التدابير الوقائية 12: وجود بروتوكولات رد فعل سريع جاهزة للتعامل مع تحذير موثوق به من هجوم (مثلا، على وسائل التواصل الاجتماعي) يرد من الجاني أو متحدث باسم منظمة إرهابية)؛

طبقة التدابير الوقائية 13: إصدار تحذيرات عبر وسائط الإعلام الجماهيرية ووسائل التواصل الاجتماعي موجهة إلى عامة الناس عند تلقي معلومات جديدة موثوقة عن هجوم إرهابي وشيك لنصح أفراد الجمهور بتوخي اليقظة والبحث عن المشتبه فيهم والأشياء المشبوهة، مع فتح خط هاتفي ساخن خاص لإبلاغ المستجيبين.

4-1-2-1 تصميم استراتيجية بشأن "الأهداف السهلة"

توجه مبادئ مدريد التوجيهية[27] الدول الأعضاء أن تقوم، عاملة بالتعاون مع السلطات المحلية، بـ "وضع وتنفيذ وممارسة استراتيجيات وخطط عمل للحد من مخاطر تعرض البنى التحتية الحيوية والأهداف السهلة" لهجمات إرهابية تُدمج قدرات الجهات المعنية العامة والخاصة ذات الصلة وتستفيد منها (S/2018/1177، المرفق، المبدأ التوجيهي 50 -جيم).

ومن المستصوب أن تكون الاستراتيجيات المعتمدة على الصعيد الوطني نتاج مشاورات مستفيضة داخل الإدارات الحكومية وكيانات القطاع الخاص/مشغلي المواقع ومنظمات المجتمع المدني (انظر القسم 4-2-2) وأن تهدف إلى معالجة مجموعة من المسائل البالغة الأهمية مثل:

- ما هي "الأهداف السهلة"، وما هي المعايير التي ينبغي استخدامها لتحديدها؟
- كيف سيتم تحديد وتقييم مشهد التهديد الموجه إلى "الأهداف السهلة"؟
- ما هي أدوار ومسؤوليات فرادى الإدارات الحكومية ومختلف طبقات الحكومة (مثلا السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والمقاطعات والبلديات) في التصدي للتهديد والاستجابة لحادث ما؟
- ما هي السلطات التي ينبغي إشراكها، وما هي الإجراءات التي ينبغي أن يتم اتخاذها لغرض إدارة المخاطر والأزمات؟
- ما هي أشكال الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تنشأ بشكل مفيد (بما في ذلك مع مشغلي المواقع)، وكيف سيتم تحديد أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، وما هي القنوات التي ستدعم التبادل الفعال للمعلومات بين القطاعين العام والخاص؟ (انظر الإطار 3).
- كيف ستشترك منظمات المجتمع المدني والجمهور عموما في جهود الحماية الشاملة؟

الإطار 3

الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل حماية "الأهداف السهلة"

توصي مبادئ مدريد التوجيهية، ولا سيما المبدآن 50 و 51 (S/2018/1177، المرفق)، الدول الأعضاء بأن تضع نهجها إزاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل حماية "الأهداف السهلة" استنادا إلى الإجراءات التالية:

- إنشاء أو تعزيز آليات لتبادل المعلومات والدراية الفنية (مثل الأدوات والإرشادات) والخبرات فيما بين الجهات المعنية العامة والخاصة للتحقيق في الهجمات الإرهابية على الأهداف (السهلة) والتصدي لها؛

27 عقدت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 27 و28 تموز/يوليه 2015 اجتماعا خاصا في مدريد، إسبانيا، لمناقشة متابعة قرار مجلس الأمن 2178 (2014) بشأن كيفية وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشكل أفضل. وحضرت الاجتماع الدول الأعضاء ومنظمات دولية وإقليمية وأوساط أكاديمية وممثلون عن المجتمع المدني. وحدد المشاركون 35 مبدأ توجيهيا اعتمدها مجلس الأمن فيما بعد (S/2015/939). وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب اجتماعا خاصا وضعت خلاله إضافة للمبادئ التوجيهية القائمة (S/2018/1177) بإضافة 17 مبدأ جديدا.

- وضع عمليات لتبادل تقييمات المخاطر بين الحكومة والقطاع المعني والقطاع الخاص، من أجل تشجيع وزيادة الوعي بالحالة وتعزيز أمن الأهداف السهلة وقدرتها على الصمود؛
- وضع إجراءات لتبادل المعلومات ذات الصلة مع الشركاء من القطاع المعني ومن القطاع الخاص، بوسائل منها، مثلا، إصدار تصاريح أمنية وزيادة الوعي؛
- إقامة آليات للتعاون، ودعم أصحاب الأعمال التجارية، ومشغلي ومديري البنى التحتية، وتبادل الخطط والسياسات والإجراءات، حسب الاقتضاء.

ومن ثم فإن استراتيجية شاملة تغطي "الأهداف السهلة" عبر مختلف القطاعات ومجالات النشاط ستوفر الهيكل اللازم لوضع استراتيجيات فرعية/ خطط عمل لحماية أنواع محددة من المواقع الضعيفة. كما يجب أن تكون متوافقة مع الاستراتيجيات الحكومية الموازية التي ربما تكون قد اعتمدت في مجالات متصلة مثل حماية البنية التحتية الحيوية، ومكافحة الإرهاب، والأمن الوطني، وإدارة الأزمات. بل إن وضع استراتيجية وطنية بشأن "الأهداف السهلة" قد يشكل فرصة لتنقيح مجموعة كاملة من الاستراتيجيات وخطط العمل المرتبطة بغية ضمان الاتساق التشغيلي والتنسيق بين أصحاب مصلحة متعددين، وتبسيط الإجراءات، والاستفادة المثلى من الموارد.

الدراسة الإفرادية 1

استراتيجية أستراليا لحماية الأماكن المزدحمة من الإرهاب

تعتمد استراتيجية أستراليا لحماية الأماكن المزدحمة من الإرهاب على إقامة شراكات قوية وموثوق بها بين جميع مستويات الحكومة والمسؤولين عن الأماكن المزدحمة (المالكين والمشغلين). وهي تهدف إلى جعل الأماكن المزدحمة قادرة على الصمود قدر المستطاع أمام الهجمات الإرهابية مع الحفاظ على استخدام تلك الأماكن والتمتع بها.

وتشمل الاستراتيجية، التي اعتمدت في عام 2017، أربعة عناصر أساسية هي: (1) بناء شراكات أقوى؛ (2) تمكين تبادل المعلومات والتوجيه بشكل أفضل؛ (3) تنفيذ الأمن الوقائي الفعال؛ (4) زيادة القدرة على الصمود.

المصدر: ANZCTC, 2017.

الدراسة الإفرادية 2

لمحة عامة عن الخطة الأمنية لـ "الأهداف السهلة" والأماكن المزدحمة - وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة

تقدم هذه اللمحة العامة عن الخطة لمحة سريعة عن النهج الذي تنسق من خلاله وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة مهمتها المتمثلة في تعزيز أمن "الأهداف السهلة" والأماكن المزدحمة في جميع أنحاء الولايات المتحدة وقدرتها على الصمود.

وتدار المخاطر والأزمات على أساس المبادئ التالية:

- الطابع المشترك للمهمة (بما يشمل عامة الجمهور، وأصحاب ومشغلي الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة، والشركاء في القطاع المعني، والشركاء في حكومات الولايات والحكومات القبلية والإقليمية، والحكومة الاتحادية)؛
- دور وزارة الأمن الوطني في توفير الأمن للأماكن التي تتحمل المسؤولية عنها ودعم أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ مسؤولياتهم عن أمن الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة من خلال أربعة خطوط من الجهد: (1) عمليات أمنية مباشرة لبعض المرافق والمواقع التي يمكن اعتبارها من الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل، والموانئ، والممرات المائية؛ (2) التوعية، والاستخبارات، وتبادل المعلومات؛ (3) قدرة الشركاء وبناء القدرات؛ (4) البحث والتطوير.

وتضطلع وزارة الأمن الوطني بعدة مبادرات، منها:

- تعزيز ثقافة الوعي من خلال حملة تثقيف وتوعية كبرى؛
- التواصل مع الشركاء الدوليين الرئيسيين لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
- زيادة الوعي بموارد وزارة الأمن الوطني بشأن الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة من خلال استحداث أدلة للموارد، والتوجيه الذاتي، إلخ؛
- تركيز وتحفيز الاستثمارات في أمن الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة من خلال الاستفادة من المنح والمساعدة التقنية لتعزيز أمن تلك الأهداف والأماكن وتحفيز الاستثمارات في هذا المجال؛
- تركيز البحث والتطوير على أمن الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة.

المصدر: United States Department of Homeland Security, 2018.

الأداة 4

دليل للمساعدة في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لحماية الأهداف الضعيفة – معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

(https://unicri.it/topics/public_private_security_policies)

أعد معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة هذا الدليل بعد سلسلة من حلقات العمل، واجتماعات الخبراء، والتحليل العملي المنحى، وعمليات اختبار. وقد صمم هذا الدليل لكي يستخدمه ممارسو الأمن من الكيانات العامة والشركات الخاصة، ويسعى إلى أن يقدم، بطريقة معقولة وعملية، منهجية من عشر خطوات وعدة أدوات يمكن استخدامها لإقامة أو تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع التهديدات الأمنية والتصدي لها على الصعيدين الوطني و/أو المحلي.

وقد وُضع الدليل ليكمّل أي خطط أو ترتيبات وطنية أو إقليمية قائمة لحماية "الأهداف السهلة" الضعيفة، وليس ليحل محلها.

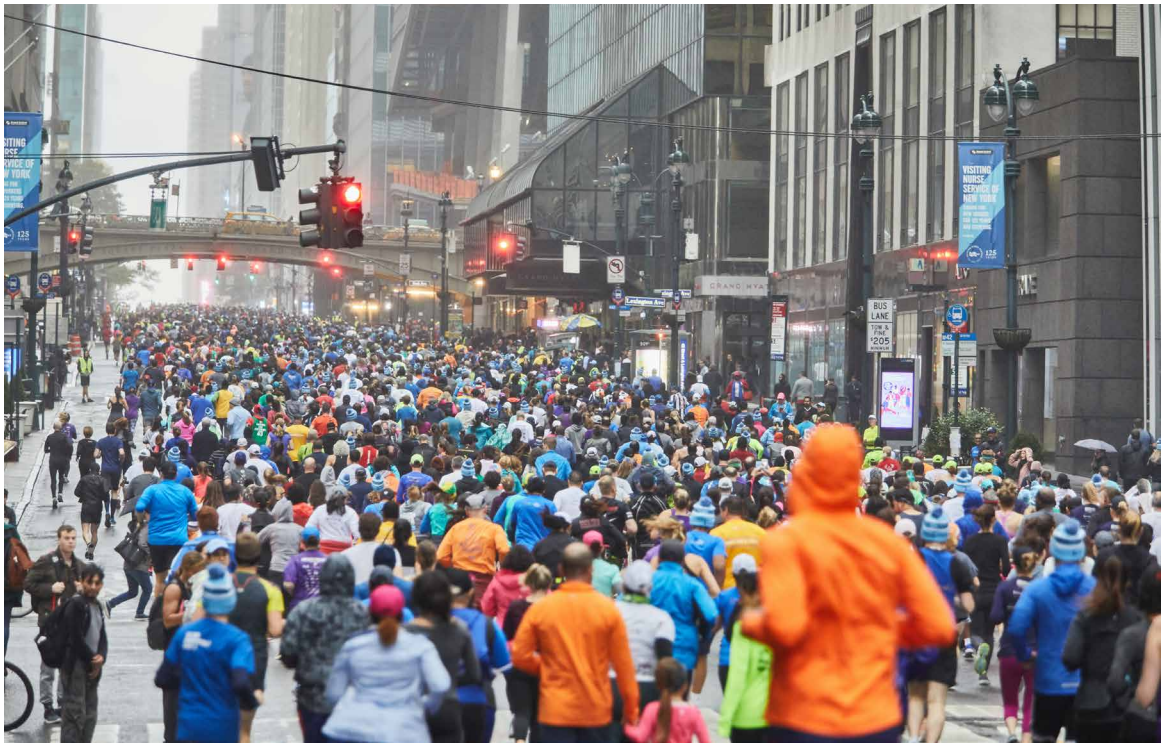

الأداة 5

مذكرة أنطاليا: بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص – المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، 2017 (www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Links/Meetings/2017/Twelfth GCTF Coordinating Committee Meeting/GCTF – Antalya Memorandum on the Protection of Soft Targets in a Counterterrorism (Context.pdf?ver=2017-09-17-010844-720

تخصص هذه المذكرة قسما كاملا لتوضيح الممارسات الجيدة الرامية إلى إشراك القطاع المعني من خلال "رسائل واضحة ومتسقة بشأن طبيعة التهديد والتأهب السليم". وهي تشمل ما يلي:

الممارسة الجيدة 6: إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع إطار وطني فعال لمكافحة الإرهاب يوضح المسؤوليات عن تأهب الأهداف السهلة – الوقاية والحماية والتخفيف والاستجابة والتعافي؛

الممارسة الجيدة 7: تعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومة وفيما بينها، وبين الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول؛

الممارسة الجيدة 8: إقامة علاقة موثوقة بين الكيانات الأمنية في الحكومة والقطاع الخاص وتشجيع القطاع المعني على القيام بدور استباقي في الجهود الأمنية؛

الممارسة الجيدة 9: يمكن للمواطنين وموظفي القطاع الخاص المساهمة في الأمن من خلال الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه.

4-1-2-2 تحديد ما هو "الهدف السهل"

في قرارها 291/75 "تهيب الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدول الأعضاء تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة للخطر بشكل خاص، بما في ذلك المواقع الدينية والمؤسسات التعليمية والمواقع السياحية والمراكز الحضرية والمناسبات الثقافية والرياضية ومراكز النقل والتجمعات والمواكب والقوافل، فضلا عن تعزيز قدرتها على مقاومة الهجمات الإرهابية، ولا سيما في مجال الحماية المدنية..." (الفقرة 71). وتشجع مبادئ مدريد التوجيهية الدول الأعضاء على "تحديد ما يشكل (...) "الأهداف السهلة" في السياق الوطني، استنادا إلى التحليل المتواصل للقدرات والنوايا والهجمات الإرهابية السابقة". (المبدأ 50 (ب)).

وفي حين أن أي مكان يمكن أن يصبح من الناحية النظرية هدفا لهجوم، فإن القدر المحدود من الموارد المتاح لأغراض أمنية يفرض اتباع نهج عملي من خلال تحديد أولويات الأهداف. فالتحديد المسبق للمواقع المعرضة لأشد المخاطر أمر أساسي لاتخاذ قرارات مستنيرة وتوجهها الاستخبارات بشأن مكان وتوقيت تخصيص الموارد لأغراض الوقاية وإنفاذ القانون وإدارة الأزمات وبشأن حجم تلك الموارد. كما أن فهم المشهد الإرهابي المتطور ونوايا وقدرات الجهات التي تهدد في أراضي الدول الأعضاء أمر أساسي أيضا لتحديد "أهداف سهلة" جديدة أو ذات أولوية.

وكما أشارت مذكرة أنطاليا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، "الأهداف السهلة ليست محددة ويمكن أن تكون أي مكان تلتقي أو تتجمع فيه أعداد كبيرة من الناس. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون مفهوم الحماية ديناميا ومركزا ومنظما حسب المنطقة الجغرافية بدلا من مفهوم ثابت تقريبا للحماية مع التركيز على شيء معين". (الممارسة الجيدة 4).

وإضافة إلى ذلك، في حين تظل معظم البنية التحتية الحيوية عرضة للخطر على أساس مستمر لأنه يتوقع من المشغلين تقديم الخدمات الأساسية دون

انقطاع، فإن المواقع التي تعرف عادة بأنها "أهداف سهلة" لا تصبح غالبا عرضة للخطر إلا خلال فترات زمنية محددة (مثلا، عند إقامة مناسبات محددة مثل حفل موسيقي، أو إقامة سوق شوارع في أيام معينة من الأسبوع)[28]. ونتيجة لذلك، لا يلزم بالضرورة الإبقاء باستمرار على مستويات ثابتة من الحماية الفعلية، بل يجب بالأحرى تكييفها مع الاستخدامات العملية للمواقع[29].

ومن المؤكد أن كثافة الحشود توفر معيارا رئيسيا لتحديد ما إذا كان ينبغي وصف مكان معين بأنه "هدف سهل" لغرض تطبيق تدابير أمنية معززة. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون الازدحام هو المعيار الوحيد لتقييم الحاجة إلى حماية خاصة لموقع معين أو مستوى تلك الحماية. فمن اللازم أن تؤخذ في الاعتبار معايير أخرى مثل الجاذبية الخاصة لمكان معين أو لمناسبة معينة بالنسبة للإرهابيين، على سبيل المثال، بسبب قيمته أو قيمتها الرمزية. وثمة عامل آخر ذو صلة هو نتيجة تحليل التهديدات الوطنية أو المحلية التي تحدد مواقع معينة على أنها محل هجوم محتمل.

وبما أن تقييم الظروف المحلية وسيناريوهات التهديدات أمر أساسي لتحديد أن بعض المناطق "أهداف سهلة"، يُعتبر أصحاب المصلحة المحليون - بمن فيهم مشغلو المواقع والسلطات المحلية - جهات فاعلة رئيسية في توجيه جهود تحديد الأولويات استنادا إلى معرفتهم المتعمقة بالديناميات المحلية وتدفقات الحشود وتوقيت المناسبات وما إلى ذلك، ووصولهم المباشر إلى تلك المعلومات.

4-2-1-3 وضع الإطار المؤسسي والتشغيلي لإدارة المخاطر والأزمات

يؤكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في القرار 2396 (2017)، ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بوضع تقييمات وطنية للمخاطر والتهديدات أو استعراضها أو تعديلها لأخذ الأهداف "غير المحصنة" في الاعتبار من أجل وضع خطط ملائمة للطوارئ وللاستجابة في حالات الطوارئ التي تنطوي على هجمات إرهابية (الفقرة 14 من الديباجة).

وقد جرت زيادة بلورة هذه التوصية من خلال مبادئ مدريد التوجيهية التي تدعو الدول الأعضاء إلى "وضع تدابير لحماية الهدف السهل عن طريق (...) إجراء تقييمات للمخاطر بانتظام لمواكبة الطبيعة المتطورة للتهديد والخصم، بما في ذلك عن طريق استخدام الأدوات والتوجيهات القائمة التي وضعتها المنظمات الدولية والإقليمية". (S/2018/1177، المبدأ 50 (ب)).

وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء، في جهودها الرامية إلى حماية البنية التحتية الحيوية و "الأهداف السهلة" من الهجمات الإرهابية، أن تنظر، بالتعاون مع السلطات المحلية، في ما يلي (المبدأ 51):

(أ) تحديث التخطيط لحالات الطوارئ، مثل التوجيهات والتمارين والتدريب لموظفي إنفاذ القانون، والوزارات، والقطاعات المعنية الأخرى، لمواكبة التهديدات الفعلية وتنقيح الاستراتيجيات والتأكد من تكيف الجهات المعنية مع التهديدات المتغيرة؛

(ب) وضع الأطر والآليات الوطنية اللازمة لدعم عملية صنع القرار المراعية للمخاطر وتبادل المعلومات، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكل من الحكومات والقطاع المعني، تحقيقا لأغراض منها العمل معا على تحديد الأولويات، والاشتراك في استحداث المنتجات والأدوات ذات الصلة، من قبيل مبادئ توجيهية عامة بشأن المراقبة أو تدابير وقائية محددة مقترحة لمختلف أنواع المنشآت (مثلا الملاعب أو الفنادق أو مراكز التسوق أو المدارس)؛

28 كما ورد في القسم 1-2، هناك أسس منطقية مختلفة لحماية "الأهداف السهلة" والبنية التحتية الحيوية، مما يستتبع كون المعايير المستخدمة لوصف أجزاء معينة من البنية التحتية بأنها حيوية (أي مدى الضرر الذي قد يسببه هجوم للاقتصاد والبيئة وما إلى ذلك) قد لا تكون مناسبة لتحديد "الأهداف السهلة".

29 قد تصبح بعض المواقع، على سبيل المثال، عرضة للخطر في غضون مهلة قصيرة، مثلا عند إخطار السلطات العامة بوجود مظاهرة في مكان معين في تاريخ معين.

(ج) وضع عمليات لتبادل تقييمات المخاطر بين الحكومة والقطاع المعني من أجل تشجيع وزيادة تعزيز الوعي بالحالة وتعزيز أمن "الأهداف السهلة" وقدرتها على الصمود؛

(د) وضع عمليات لتبادل المعلومات ذات الصلة مع الشركاء في القطاع المعني والقطاع الخاص، بوسائل منها، مثلا، إصدار تصاريح أمنية وزيادة الوعي.

ومن المهم لأي استراتيجية وطنية بشأن "الأهداف السهلة" الضعيفة أن تفسر إطار إدارة المخاطر والأزمات على أنه عملية متعددة أصحاب المصلحة تستفيد من نتائج تقييمات التهديدات التي تجرى على المستوى الحكومي (على الصعيدين الوطني والمحلي)، وعلى مستوى القطاع (مثلا تحليل التهديدات التي تؤثر على مواقع محددة مثل المؤسسات الدينية والمراكز التعليمية والأماكن السياحية والمراكز الحضرية)، ويتم تنفيذها على مستوى فرادى مشغلي المواقع. ونظرا للاتصال الوثيق لمنظمات المجتمع المدني بالمجتمعات المحلية و/أو لخبرتها الموجهة في المسائل المتصلة بالأمن، من المهم إشراك تلك المنظمات في مرحلة مبكرة كجزء من التخطيط للاستراتيجية الوطنية.

الدراسة الإفرادية 3

خطة فرنسا فيجيبيرات

في فرنسا، توفر خطة فيجيبيرات الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة المخاطر والأزمات فيما يتعلق بحماية "الأهداف السهلة" من الإرهاب. وتشمل الخطة الدولة والسلطات المحلية ومؤسسات الأعمال والمواطنين. وأدت الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في البلد على العديد من "الأهداف السهلة" في عامي 2015 و2016 إلى مراجعة خطة فيجيبيرات لتكييفها مع تهديد كبير بشكل خاص. وتستند الصيغة الحالية للخطة إلى ثلاث ركائز هي:

1 - إيجاد ثقافة أمن فردي وجماعي تشمل المجتمع المدني بأسره؛

2 - إنشاء ثلاثة مستويات أمنية على أساس التهديد المقدر تعكسها محددات مرئية في الأماكن العامة، أي:

(أ) مستوى اليقظة: وهو يقابل الوضع الأمني الدائم وتنفيذ 100 تدبير مختلف؛

(ب) تعزيز الأمن - مستوى خطر الهجوم: وهو يكيف استجابة الدولة لتهديد إرهابي كبير، أو حتى كبير جدا. ويمكن تفعيل عدة تدابير محددة - إضافة إلى التدابير الأمنية الدائمة؛

(ج) مستوى طوارئ الهجوم: ويمكن تنفيذه بعد وقوع هجوم مباشرة، أو إذا بدأت مجموعة إرهابية محددة وغير محلية التنفيذ. ويتم إعداد هذا المستوى لفترة محدودة تتزامن مع عمليات إدارة الأزمات. وهو يمكّن من تعبئة موارد استثنائية.

3 - تنفيذ تدابير جديدة لتعزيز الإجراءات الحكومية لمكافحة الإرهاب.

ومن الناحية العملية، تستخدم تحليلات التهديدات التي تجريها أجهزة الاستخبارات المختصة كأساس تتخذه الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي[30] لتحديد وضع أمني عام ضمن خطة فيجيبيرات. ويحدد هذا الوضع أيضا التدابير التي يتعين تنفيذها:

- في المناسبات الوطنية الكبرى (مثلا المسابقات الرياضية، ومؤتمرات القمة الدولية)؛
- في تواريخ رئيسية معينة (مثلا بدء العام الدراسي، واحتفالات نهاية العام)؛
- بعد هجوم، في فرنسا أو في الخارج لتكييف نظام الحماية الوطنية على وجه السرعة.

وعموما، تشمل خطة فيجيبيرات نحو 300 تدبير، بما في ذلك التدابير الدائمة المطبقة على 13 مجالا رئيسيا من مجالات النشاط (النقل والصحة وما إلى ذلك) وتدابير إضافية يتم تفعيلها تبعا لطبيعة ومستوى التهديد الإرهابي المقدر. وبعض هذه التدابير سري. وتمتد خطة فيجيبيرات لتشمل مجالات معينة بواسطة خطط تدخل محددة (الخطط المتعلقة بالتهديدات النووية أو الإشعاعية أو البيولوجية أو الكيميائية، والجوية (بيراتير – إنتروسير)، والبحرية (بيرات مير)، والشبكية (بيرانت)، والنقلية (متروبيرات، وخطة اعتراض الانتشار).

المصدر: (www.gouvernement.fr/risques/comprendre-le-plan-vigipirate).

30 الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي، الموضوعة تحت سلطة رئيس الوزراء الفرنسي، هي هيئة مشتركة بين الوزارات تساعد رئيس الحكومة في تصميم سياسات الأمن والدفاع وتنفيذها.

الدراسة الإفرادية 4

تحديد المخاطر الوطنية من قِبل الوكالة السويدية للطوارئ المدنية

بناء على طلب من الحكومة السويدية لتحديد تقييم وطني للمخاطر، أصدرت الوكالة السويدية للطوارئ المدنية تقريرا يستند إلى مجموعة مختارة من المخاطر التي حددتها السلطات الحكومية والمجالس الإدارية للمقاطعات. وتغطي هذه المخاطر طائفة واسعة من الحوادث، بما في ذلك، بين حوادث أخرى، الإرهاب وخطر الهجمات السيبرانية.

ويعرض التقرير أيضا بعض الحالات النموذجية التي يمكن أن تسفر عن طلب سويدي للمساعدة الدولية. وتشمل التذييلات سيناريوهات سابقة تم تقييمها من خلال أساليب مختلفة.

المصدر: National Risk Identification Report, 2011.

4-1-2-4 وضع سياسة للاتصال

من المهم تنفيذ استراتيجيات اتصال[31] في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر والأزمات، مع اتفاق جميع الأجهزة الحكومية بشأن الحقائق وبشأن النهج الواجب اتباعه. وفي حين أن خطط الاتصال تقوم بإعلام مختلف فئات أصحاب المصلحة وتوعيتها في مراحل مختلفة من الدورة الأمنية وفي حالة حدوث أزمة، فإنها ينبغي أن تسعى إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتجنب وصم بعض الجماعات أو أفرادها.

ومن الجوانب الأساسية لأي استراتيجية اتصال تحديد قنوات وطرائق إشراك الجمهور عموما. وفي هذا الصدد، حددت مذكرة أنطاليا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الممارسات الجيدة التالية التي يتعين على الحكومات مراعاتها قبل وأثناء وبعد الهجوم على "الأهداف السهلة" (المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 2017، الممارسة الجيدة 13):

قبل الهجوم: تبادل تقييمات واقعية للمخاطر لإدارة توقعات الجمهور. والهدف من ذلك هو تعظيم فائدة التحذيرات وتجنب السماح للإرهابيين بتضخيم تصورات التهديد. ويتمثل التحدي في تثقيف الجمهور وتقديم مشورة مفيدة دون القيام عن غير قصد بترديد رسالة الإرهابيين أو الإثقال على الجمهور بمعلومات مستمرة وإيجاد حالة تعب من التهديد[32]؛

أثناء الهجوم: تحديد أفضل طريقة للاستجابة، وما هي المعلومات التي يجب إصدارها. وجزء الاتصالات العامة من أجزاء خطة استجابة الحكومة لا يقل أهمية عن التفاصيل التشغيلية. ويجب توفير تعليمات واضحة للجمهور عن المناطق التي يجب تجنبها، والمآوي المتاحة، وغيرها من المعلومات العملية. وكما ذكر أعلاه، ينبغي أن تكون المعلومات متوازنة حتى لا تردد رسالة الإرهابيين عن غير قصد؛

بعد الهجوم: العودة إلى الحياة الطبيعية بسرعة قدر الإمكان. ويجب التأهب على وسائل التواصل الاجتماعي والقيام قبل الهجوم بإعداد الرسائل المرغوب نقلها في أعقابه. ومن الأهمية بمكان أيضا الوصول إلى خطط الاتصالات في أعقاب الهجوم مباشرة لاستخلاص الدروس المستفادة.

4-1-3 إنفاذ القانون

تندرج الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لأجهزة إنفاذ القانون في مجال حماية "الأهداف السهلة" ضمن كُتل الأنشطة الرئيسية الثلاث التالية:

1 - دعم مشغلي الأهداف الضعيفة: تتراوح أنواع الدعم التي يمكن أن تقدمها أجهزة إنفاذ القانون بين إعداد تقييمات للتهديدات/الضعف وخطط الطوارئ، والمساعدة في تنظيم عمليات التمارين والتدريب لموظفي الموقع وأفراد الأمن، فضلا عن المساعدة في تحديد فرص التمويل لتنفيذ

31 يقود مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مشروعا بشأن "منع التطرف العنيف من خلال الاتصالات الاستراتيجية" يمكن أن يكون ذا أهمية ومساعدة في هذا السياق. ولمزيد من المعلومات: www.un.org/counterterrorism/cct/strategic-communication.

32 على الجانب الوقائي، تسلط مذكرة أنطاليا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الضوء أيضا على الخطوات التي يمكن للحكومات اتخاذها من زاوية الاتصال لزيادة ميل الجمهور وقدرته على اكتشاف النشاط التهديدي. وتشير الممارسة الجيدة 9 إلى أن "التوقيع التحذيري واللوحات الإعلانية والإعلانات على وسائل النقل العام أو في الأماكن العامة يمكن أن تعزز الوعي العام، ويمكن أن تنجح الحملات الإعلامية إذا كانت مركزة بشكل صحيح. استخدم الإذاعة والتلفزيون لبث إعلانات الخدمة العامة. وبالنسبة للبلدان التي لا توجد لديها خطة اتصال عام قائمة، فإن عقد اجتماعات منتظمة أو وجها لوجه مع المنظمات التجارية أو مالكي ومشغلي المواقع التي تهم الجمهور يشكل نقطة انطلاق جيدة".

تحسينات أمنية. ومن شأن إقامة علاقة ثقة مع مشغلي المواقع الضعيفة أن تدفع أولئك المشغلين إلى اتخاذ موقف تعاوني استباقي تجاه المسائل الأمنية، مما يزيد من مستويات الوعي بالحالة والتأهب لها لدى أجهزة إنفاذ القانون.

2 - التحقيق في الهجمات أو الاستعدادات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة: ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون توسيع نطاق التحقيقات لتشمل الشبكات الأوسع التي تقف وراء الهجوم أو استعداداته. ويتوقف نجاح هذه التحقيقات بدوره على الدعم النشط من أجهزة الاستخبارات ذات الصلة للتأكد من احتمال وقوع هجوم وتقديم أفكار ثاقبة بشأن حركة الأفراد الخاضعين للمراقبة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون موظفو العدالة الجنائية على إلمام بعمليات التعاون الدولي مثل المساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون، وتسليم المجرمين، وتجهيز الأدلة التي ستستخدم في الإجراءات الجنائية وحفظها وتبادلها[33].

3 - التوعية المجتمعية: تنقل مذكرة أنطاليا تجربة العديد من أصحاب المصلحة الذين يشيرون إلى أهمية استخدام ضباط اتصال تابعين للشرطة للتفاعل مع المجتمع وتوضيح القوانين ودعم فهم الناس لحقوقهم وواجباتهم كـ "إجراء استباقي يهدف إلى الكشف عن القضايا وحلها قبل تصعيدها". (المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 2017، الممارسة الجيدة 9). والتوعية المجتمعية جانب هام من جوانب أنشطة العمل الشرطي المجتمعي، وهو ما يشير إلى استراتيجية أوسع لإنفاذ القانون تشدد على بذل جهود تعاونية قائمة على الشراكة بين الشرطة والمجتمعات المحلية.

33 بقدر ما تكون للهجمات على الأهداف الضعيفة أبعاد عبر وطنية كبيرة – مثلا لأن الضحايا هم من مواطني عدة بلدان مختلفة – يمكن لجهات العدالة الجنائية من البلدان المتضررة أن تنظر في تطبيق آليات مثل نقل الإجراءات الجنائية، مع تركيز الإجراءات بفعالية في ولاية قضائية واحدة.

الأداة 6

منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان الى الإرهاب: نهج عمل شرطي مجتمعي (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، 2014

(www.osce.org/files/f/documents/1/d/111438.pdf)

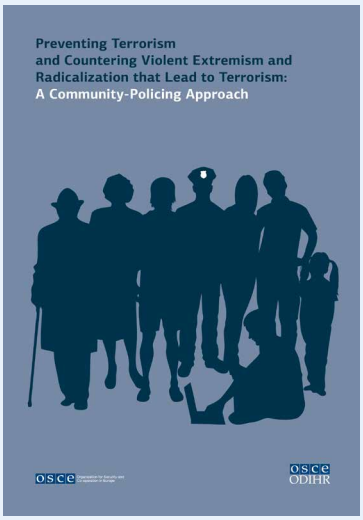

هذا الدليل هو نقطة تقاطع ثلاث أولويات مواضيعية هامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أعادت الدول المشاركة تأكيدها مؤخرا. "ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب باتباع نهج متعدد الأبعاد" و"تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق تدابير مكافحة الإرهاب" هما مجالا تركيز استراتيجيان لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب، على النحو المبين في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموحد لمكافحة الإرهاب الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2012. ويمثل "تعزيز الشراكات بين الشرطة والجمهور/العمل الشرط المجتمعي" أولوية مواضيعية يبرزها الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للأنشطة المتصلة بالشرطة الذي اعتُمد في تموز/يوليه 2012.

ويقدم هذا الدليل التوجيهي توجيهات سياساتية بشأن القضايا المركزية يمكن أن يكون لها أثر على نجاح أو فشل جهود الشرطة لتسخير نهج العمل الشرطي المجتمعي لمنع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب. ولذلك فإن الدليل موجه أساسا إلى واضعي السياسات وكبار العاملين في الشرطة. ومع ذلك، فإنه يمكن أيضا أن يكون موردا مفيدا لأفراد المجتمع المدني الذين يهتمون بهذه القضايا، ولا سيما قادة المجتمعات المحلية. ويمكن أن يكون بمثابة مرجع مشترك لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين، فضلا عن تيسير الحوار بين الشرطة وأفراد الجمهور بشأن خطر الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب. وتشمل أقسامه ما يلي:

- المفاهيم الرئيسية المتصلة بمنع الإرهاب والنهج المجتمعية لمكافحة الإرهاب؛
- مدى استفادة العمل الشرطي المجتمعي من الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب؛
- توصيات بشأن إدماج معايير حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في العمل الشرطي المجتمعي؛
- وتبادل المعلومات، والتعامل مع فئات محددة، والتقييمات.

ويستفيد الدليل من تحليل للخبرة المتراكمة لدى العديد من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء في مجال التعاون، وهو يستند إلى منشورات سابقة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الأداة 7

العمل الشرطي والشؤون الجنسانية - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019

(www.osce.org/files/f/ documents/e/9/442519.pdf)

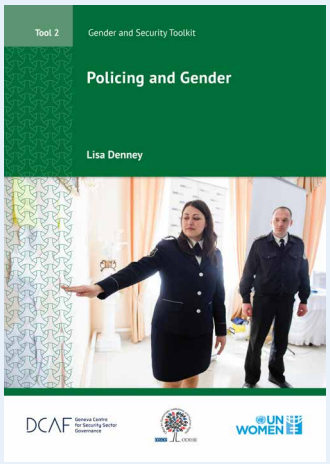

"العمل الشرطي والشؤون الجنسانية" جزء من مجموعة أدوات الشؤون الجنسانية والأمن، التي تضم تسع أدوات وسلسلة من الموجزات المتعلقة بالسياسات. والرسالة الأساسية هي أن "تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل الشرطي ومن خلاله لا يتعلق ببساطة بإضافة المزيد من النساء. فهو يتعلق بتحويل علاقات القوة التي تدعم عدم المساواة والعنف الجنساني. ويتعلق بحماية حقوق الإنسان لجميع الناس وتمكينهم من المساهمة الكاملة في الحياة العامة. ومن المتوقع من دوائر الشرطة أن تقوم بدمج منظور جنساني بموجب الالتزامات القانونية الدولية والمحلية، ولكن من المطلوب منها أيضا زيادة فعالية العمل الشرطي، وزيادة أمن المجتمعات، وزيادة قوة سيادة القانون".

وتحدد مجموعة الأدوات مجموعة من الخيارات لدمج المنظورات الجنسانية والنهوض بالمساواة بين الجنسين في العمل الشرطي ومن خلاله، بالاستفادة من الخبرة المكتسبة من سياقات متعددة. وهي تقدم التوجيه في شكل أمثلة وقوائم مرجعية وممارسات جيدة.

4-1-4 المسعفون

في حالة وقوع هجوم إرهابي، يُعتبر توقيت وفعالية تدخل المسعفين أمرين أساسيين للتخفيف من أثر الأزمة ووضع عملية التعافي على المسار الصحيح[34]. ولكي يتحقق ذلك، من المهم أن يقوم جميع المشاركين في الاستجابة للهجمات على "الأهداف السهلة" – إدارات إطفاء الحرائق، والشرطة، وخدمات الطوارئ والخدمات الصحية - بما يلي:

1 - الاعتماد على نظم اتصالات قابلة للتشغيل البيني[35]؛

2 - التواصل مع مشغلي المواقع قبل وقوع حادث بكثير من أجل التعرف على خصائص الموقع بغية تقديم المساعدة الطارئة بسرعة وفعالية أكبر، عند الاقتضاء؛

3 - إشراك مشغلي المواقع في تمارين وعمليات محاكاة لضمان التأهب في حالة الحاجة إلى تفعيل إجراءات الطوارئ (مثل عمليات إخلاء المواقع)؛

4 - النظر في تعيين جهة اتصال/مركز تنسيق وضمان أن يعرف مشغلو المواقع من و/أو أي جهاز يجب الاتصال به من أجل معالجة التدابير الأمنية بما في ذلك التأهب والحماية.

34 في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يخطط المسعفون لتدخلاتهم وأن يقوموا بها وهم يعلمون أنهم قد يصبحون هم أنفسهم هدفا للعنف الإرهابي من خلال هجوم ثانوي بينما يجلبون المعونة لضحايا حادث إرهابي. وهذا يستدعي تحليلا مستمرا للتهديد المتطور الذي تشكله الجهات الإرهابية.

35 تشجع مبادئ مدريد التوجيهية الدول الأعضاء على "تشجيع الارتقاء بقابلية التشغيل البيني في مجال الأمن وإدارة الأزمات (المبدأ 50-ه).

الإطار 4

مفهوم موسع لـ "التشغيل البيني"

تقليديا، يُفهم التشغيل البيني على أنه القدرة التقنية لنظم الاتصالات على الربط/التفاعل مع بعضها البعض. غير أن مفهوما موسعا للتشغيل البيني أخذ يكتسب زخما في الآونة الأخيرة بحيث ينبغي أن يؤدي مبدأ الربط أيضا إلى وجود أفرقة قابلة للتشغيل البيني، وإجراءات متزامنة، وممارسات لتبادل المعلومات، مثل:

- تجاوز التكنولوجيا: اجعل الأشخاص والإجراءات قابلين للتشغيل البيني. أوجِد ثقافة قابلة للتشغيل البيني.
- كن متعمدا: قم بتكليف جهاز أو وحدة بمهمة التشغيل البيني والتكامل التشغيلي فقط. استحدث حلولا سهلة النشر.
- كن مجتهدا: تأكد من أن نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة والتدريب والموظفين موجهون نحو التشغيل البيني. تأكد من أن البائعين قادرون على الوفاء بالوعود.
- استعد: قم بإجراء تمارين تركز حصرا على تكامل الوظائف الحيوية عبر الأجهزة.
- كن أسوأ ناقد لك: قم بإعداد تقارير بعد العمل لجميع التمارين والحوادث؛ وضع خططا للتحسين تعكس الحقائق في هذا المجال؛ وحدّد توقعات معقولة.
- اجعل التشغيل البيني أولوية للسلامة العامة: إذا وفّرت الحماية لعمال الطوارئ التابعين لك، فسوف يكونون مستعدين بشكل أفضل لحماية السكان الذين يخدمونهم.

المصدر: مداخلة الدكتور دونيل هارفين، جامعة جورجتاون، في اجتماع فريق الخبراء المعني بحماية المراكز الحضرية والأماكن السياحية الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، 15-16 حزيران/يونيه 2021.
(www.un.org/counterterrorism/events/international-expert-group-on-protection-urban-centres-touristic-venues).

الأداة 8

إطار للاستجابة للأزمات والتعافي – وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة

(www.cisa.gov/publication/crisis-event-response-and-recovery-access)

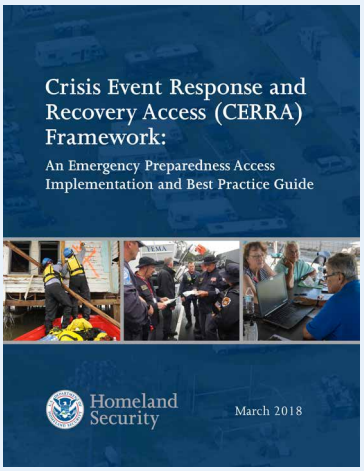

يوفر هذا الإطار التوجيه للسلطات المختصة لكي تتحكم في وصول موارد الاستجابة والتعافي الرئيسية وتنسيقها بسلامة وأمان وفعالية في منطقة متضررة خلال حالة طوارئ. وهو يتضمن آليات وأدوات وعمليات ونُهجا لتنسيق الوصول والموافقة عليه وتمكينه أثناء عمليات الاستجابة والتعافي.

4-1-5 أجهزة الاستخبارات

إن أجهزة الاستخبارات، في إطار ولايتها المتمثلة في دعم الأمن القومي، جهات فاعلة حيوية في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات والمحادثات وتحركات الأفراد والسلع التي قد تكون مؤشرا على تنظيم أعمال إرهابية ضد أهداف ضعيفة. كما أنها تؤدي دورا هاما في تحليل التهديد المتطور الذي يشكله الإرهابيون فيما يتعلق بعزمهم وقدراتهم على شن هجمات. وينبغي ممارسة ولاية هذه الأجهزة دائما وفقا لسيادة القانون وبطريقة تحترم الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين[36]. ويجب أن تمتثل جميع أنواع أنشطة المراقبة، على وجه الخصوص، امتثالا تاما للالتزامات الدولية المتعلقة بالحق في الخصوصية، وأن تخضع لآليات رقابة فعالة ومستقلة. وتتضمن المسؤوليات المحددة لأجهزة الاستخبارات ما يلي:

- القيام، بشكل مستمر، بتقييم الطابع العام للتهديد ومستواه، بما في ذلك من خلال رصد المنصات الاجتماعية ومعالجة المعلومات المستمدة من الجهات غير الحكومية للكشف عن علامات ميل أفراد إلى السلوك العنيف. وغالبا ما تكون المهمة صعبة، لا سيما فيما يتعلق بالأفراد الذين يصبحون متطرفين ذاتيا في غضون فترات زمنية قصيرة وليس لهم أي انتماء رسمي إلى أي منظمة إرهابية.
- اختراق الجماعات الإرهابية – والمنصات الاجتماعية التي تستخدمها – بهدف التعرف على البنية والنية والموارد والقدرات والخطط الجارية لاستهداف المواقع الضعيفة، إلخ[37].
- الاستفادة من المعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة. فحتى تكون المعلومات ذات قيمة، لا يلزم أن تكون حساسة أو سرية وذلك لأن الجماعات الإرهابية كثيرا ما تحدد الأهداف وتوفر التوجيه العملياتي بشأن منهجيات الهجوم من خلال منشورات متاحة للجمهور.
- العمل على إقامة أو توطيد التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون، وخاصة على المستوى المحلي، ومع أولئك الذين يؤدون مهام العمل الشرطي المجتمعي نظرا لقربهم واتصالاتهم الوثيقة مع السكان المحليين ومعرفتهم بالسياقات المحلية.
- تجميع المعلومات من مصادر مختلفة/غير متجانسة وتوقع الأنماط (مثلا ارتباط معلومات عن سرقة مواد متفجرة بمعلومات عن سفر أشخاص معينين من/إلى بعض الوجهات). وقد تكون "إشارات ضعيفة" جزءا من اللغز. فعلى الرغم من أنها لا تقدم في حد ذاتها أي مؤشر على السلوك الإجرامي أو على النية، فإنها قد تكشف عن أنماط تهديد بمجرد فحصها في ضوء البيانات المتاحة الأخرى.

36 أعد مارتن شينين، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، في عام 2010، بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان: "تجميع الممارسات الجيدة المتعلقة بالأطر والتدابير القانونية والمؤسسية التي تضمن احترام حقوق الإنسان من جانب وكالات الاستخبارات في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ما يتعلق بالرقابة على هذه الوكالات". وهذا التجميع هو نتيجة عملية تشاور شاركت فيها الحكومات والخبراء والممارسون. وبوجه عام، تم تحديد 35 ممارسة جيدة. انظر الفقرة 9 من الوثيقة A/HRC/14/46.

37 كثيرا ما يُظهر مرتكبو الهجمات الإرهابية نيتهم أن يوجهوا ضربات مسبقا على المنصات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، كلما أصبحت شركات وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا فعالة في مراقبة المحتوى المنشور على منصاتها، كلما جنحت المحادثات الإرهابية إلى اللجوء إلى منصات اجتماعية خاصة أو مصممة خصيصا، قد تكون مراقبتها أصعب.

- النظر في تخفيض مستوى و/أو تنقيح المعلومات السرية المتعلقة بالتهديدات بحيث يمكن تبادلها مع السلطات العامة الأخرى ومشغلي المواقع الضعيفة لأغراض إدارة المخاطر[38].
- إدراج المنظورات الجنسانية في تخطيط منتجات الاستخبارات وجمعها وتحليلها ونشرها كوسيلة لدعم تحديد علامات عدم الاستقرار المغفلة، والتغلب على التحيزات، ووضع فهم شامل للسياقات والديناميات الاجتماعية فضلا عن توقع وتخفيف العواقب السلبية المحتملة لجمع المعلومات الاستخباراتية ونشرها على الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان للمتضررين.

الأداة 9

الاستخبارات والشؤون الجنسانية - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019

(www.osce.org/files/f/documents/f/2/447061.pdf)

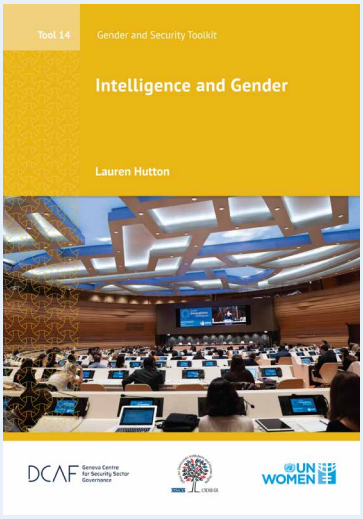

"الاستخبارات والشؤون الجنسانية" جزء من مجموعة أدوات الشؤون الجنسانية والأمن، التي تضم تسع أدوات وسلسلة من الموجزات المتعلقة بالسياسات. وهذه الأداة هي، على وجه الخصوص، مورد للممارسات الجيدة التي ينبغي مراعاتها عند تشكيل السياسات والإجراءات و/أو عند إجراء إصلاح في قطاع الاستخبارات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج منظور جنساني.

ويتمثل الشاغل الأساسي الذي تقوم عليه الأداة في أنه "بالنظر إلى الطابع المغلق والسري لقطاع الاستخبارات، فإن المبادرات الواسعة النطاق للقطاع العام وقطاع الأمن نحو إدماج منظور جنساني قد استغرقت، بوجه عام، وقتا أطول لتتغلغل في مجال الاستخبارات. ونادرا ما يشمل العمل على إصلاح قطاع الاستخبارات الاعتبارات الجنسانية. والجهود المبذولة لمعالجة الاختلالات بين الجنسين في أجهزة الاستخبارات جديدة نسبيا، وتعتمد على تصورات مجتمعية أوسع نطاقا لأدوار الجنسين، وأوجه التقدم نحو المساواة بين الجنسين، ومستوى تحقيق الديمقراطية".

38 يحث قرار مجلس الأمن 2396 (2017)، تحديدا، الدول الأعضاء على أن تنظر، حيثما اقتضى الأمر، في خفض درجة سرية بيانات التهديدات وبيانات السفر ذات الصلة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وفرادى الإرهابيين لتصبح ضمن فئة المعلومات الاستخباراتية المخصصة للاستخدام الرسمي، وذلك لتوفير تلك المعلومات على الصعيد المحلي لجهات التدقيق الأمامية، من قبيل أجهزة الهجرة والجمارك وأمن الحدود، ولتقاسم تلك المعلومات على النحو المناسب مع الدول المعنية الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة على نحو يمتثل للقانون الدولي والقوانين والسياسات الوطنية، وتقاسم الممارسات السليمة في هذا الصدد" (الفقرة 8).

2-4 الجهات غير الحكومية

أهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 291/75، صراحة بالدول الأعضاء، عند معالجتها مسألة حماية الأهداف المعرضة للخطر، تكوين أو تعزيز شراكات وطنية وإقليمية ودولية مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على السواء، حسب الاقتضاء، من أجل تبادل المعلومات والخبرات التي تفيد في منع الهجمات الإرهابية والحماية منها والتخفيف من آثارها والتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي من أضرارها. ومن ثم، سلمت الدول الأعضاء بأهمية إقامة شراكات متعددة الأبعاد لمنع ومواجهة التهديد الموجه ضد الأهداف المعرضة للخطر. ويتناول هذا القسم الكيفية التي يمكن بها لأصحاب المصلحة المعنيين أن يدعموا الجهود الحكومية في هذا الصدد.

1-2-4 مشغلو المواقع

تبعا لطبيعة الموقع الذي يكون قيد النظر وللأطر التنظيمية المعمول بها، قد يكون مشغلو الأهداف الضعيفة كيانات في القطاع الخاص أو سلطات عامة أو اتحادات مختلطة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، في حين تخضع الفئات المختلفة من أصحاب المصلحة لأطر معيارية مختلفة، فإن لها جميعا دورا حاسما في ضمان استفادة جميع الموجودين في أماكنهم – سواء كانوا زوارا أو موظفين أو مؤدين أو غيرهم – من بيئة سالمة ومأمونة.

وتتضمن الكتل الرئيسية للمسؤوليات والتوصيات ذات الصلة لمشغلي المواقع ما يلي:

- إجراء تقييمات للتهديدات ونقاط الضعف خاصة بالموقع:
  - فكّر في الكيفية التي تجعل بها طبيعة الموقع ومكانه وحجمه معرّضا لأنواع معينة من التهديدات فضلا عن نقاط ضعفه الفريدة.
  - تواصَل مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية المختصة للحصول على المشورة فيما يتعلق بفهم التهديدات الحالية والمساعدة في تصميم خطط أمنية مناسبة ومتناسبة.
  - اعتبر أن بعض التدابير قد تكون فعالة في تخفيف بعض المخاطر الأمنية مع عدم جدواها أو حتى كون نتيجتها عكسية في مواجهة مخاطر أخرى. وتتمثل إحدى المهام الصعبة التي يواجهها مشغلو المواقع في توفير مستويات كافية من الأمن في مواجهة مشهد متعدد التهديدات[39].
  - "اختبر الافتراضات وضع برنامجا للدروس المستفادة يتضمن تحليلا للهجمات السابقة"[40]. وفي الوقت نفسه، فإن تحليلا لا يعتمد إلا على الأحداث السابقة قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ويمكن أن يقال "إننا نتوقع من الجماعات أن تتصرف بطريقة مماثلة لطريقة تصرفها في الماضي، ونحن نجعل المرافق أكثر صلابة ونفحص الناس وفقا لذلك. وللأسف، فإننا ننفق قدرا مفرطا من الموارد لمنع التاريخ من تكرار نفسه، في حين تعمل الجماعات والأفراد ذوو الأيديولوجية العنيفة على تأجيج الولايات المتحدة من زاوية غير متوقعة أو غير متماثلة"[41].

39 على سبيل المثال، قد تحد إضافة الخضرة إلى مناطق المشاة من السرعة التي يُرتكب بها هجوم محمول على مركبة، ولكنها تحد أيضا من قدرة الدوائر التلفزيونية المغلقة على تسجيل حوادث الجرائم الصغيرة.

40 مذكرة أنطاليا، الممارسة الجيدة 11: "... وينبغي تطبيق هذه الدروس على أرض الواقع، ومن ثم ينبغي أن يكون الاستمرار في تحديد وتبادل الدروس المستفادة بانتظام جزءا من الجهد الشامل. ويمكن أن يساعد استخدام الفرق الحمراء، التي تفكر مثل الإرهابيين وتخطط لعمليات وتكتيكات لكشف نقاط الضعف في خصومهم، مسؤولي الأمن في دراسة نقاط الضعف أو التحسينات في أنشطة التخفيف والاستجابة. وفي مراقبة تلك التمارين، يمكن للفرق الحمراء أيضا اختبار الاستجابات الأمنية".

41 Hesterman 2019، الصفحتان 21 و 22.

الإطار 5

تعزيز التخطيط الأمني للأهداف الضعيفة المراعي للفوارق بين الجنسين

ينبغي أن يدمج وضع سياسات للتخفيف من المخاطر على المستوى المؤسسي تحليلا جنسانيا وأن يهيئ، في جملة أمور، الظروف التي تتيح لمشغلي المواقع النظر بشكل أفضل في التحديات الأمنية الخاصة بالمرأة وشواغلها عند تخطيطهم للتخفيف من المخاطر. ويمكن أن يكون لضمان إجراء التحليل الجنساني بصورة منهجية أثر كبير على تحديد عوامل التخفيف من المخاطر، وفعالية الاستراتيجيات الناتجة وتطبيقها، مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار الجنسانية غير المتناسبة لتدابير التخفيف من المخاطر.

- اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر:

– طبّق مبدأ "الحماية ذات الطبقات" حول الموقع المراد حمايته. وفي حين أن تدابير التخفيف المستخدمة في نهاية المطاف قد تختلف من حيث العدد والعرض والتطور، ينبغي تطبيق مبدأ "الأمن ذي الطبقات" بغض النظر عن حجم الموقع المعني وتعقيده[42].

– انظر في المجموعة الكاملة من التدابير الأمنية المتاحة واختر المزيج الأنسب على أساس نتائج التقييمات الأمنية، والمعايير الملزمة/الموصى بها، وتوافر الميزانية. كما أن التدابير الأمنية يجب أن تكون متناسبة مع التهديد الفعلي وأن ينفذها أفراد مدربون تدريبا جيدا ومتحمسون. وهي تشمل ما يلي:

> الأمن "المادي" (مثلا الحراس والحواجز وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة)؛

> "الأمن حسب التصميم" (أي دمج الشواغل الأمنية منذ المراحل الأولى لتصور المواقع)؛

> تدابير ترمي إلى التصدي للتهديد المحتمل الذي يشكله أفراد يسعون إلى توظيفهم (كموظفين أو متطوعين أو عمال مؤقتين، وما إلى ذلك) أو الوصول إلى الموقع بطريقة أخرى (مثلا كأطراف ثالثة متعاقدة) كوسيلة للحصول على بيانات و/أو معرفة بالديناميات والعمليات الداخلية التي تسهّل ارتكاب هجوم إرهابي ("تهديد داخلي")؛

> الأمن السيبراني: يعني تزايد اعتماد النظم على الإنترنت (مثلا أجهزة قراءة الشارات، والكاميرات) أن الإرهابيين قد يسعون إلى اختراق تلك النظم للوصول إلى الموقع دون أن يتم اكتشافهم؛

> أدوات الاتصال التي تهدف إلى ردع الإرهابيين المحتملين عن مهاجمة الموقع، بما في ذلك عن طريق استخدام أدوات الخداع (مثلا عن طريق وضع كاميرات أمنية وهمية عند مدخل الموقع، واستخدام عبارات على الموقع الشبكي لإعطاء الانطباع بأن الموقع آمن للغاية).

- التأهب لحالات الطوارئ:

– اضمن وضع خطط للطوارئ (مثلا عمليات الإجلاء) واختبارها.

– اشرك موظفي إنفاذ القانون المختصين وأفراد الأمن والمسعفين ليتعرفوا على سمات الموقع.

– نظّم بشكل استباقي تمارين وتدريباً وإحاطة وما إلى ذلك بشأن إجراءات الطوارئ (مثلا عمليات الإجلاء) للأشخاص الذين يترددون على الموقع (الموظفين والزوار وغيرهم) بدعم من العاملين في مجال إنفاذ القانون والمسعفين.

42 ينطوي الأمن ذو الطبقات، المعروف أيضا باسم "الدفاع في العمق"، على اتباع طبقات من التدابير الأمنية بحيث تتسنى، بعد أن يتسبب الهجوم في فشل أحد التدابير، إمكانية تجنّب الهجوم أو التخفيف منه رغم ذلك من خلال قوة الطبقات الأخرى.

الإطار 6

أمن الموقع الضعيف: منظور مشغّل

- ينبغي أن ييسر الأمن الأعمال وألا يعوقها دون داع. وعند تصميم تدابير أمنية قائمة على المخاطر، فإنها يجب أن تكون متناسبة. كما ينبغي أن تراعي كيفية تأثير السمات الأمنية على الزوار وكيفية تفاعل الزائر معها.
- صمّم عملية فحص مناسبة، تحدّ من فرص دخول المواد المحظورة إلى أماكن العمل و/أو مناطق الأداء مع الحفاظ على مستوى عال من تجربة الزوار.
- اشرك مجموعة متنوعة من الموظفين قدر الإمكان في الحفاظ على الأمن، بدءا من فرق علاقات الضيوف إلى المشرفين وموظفي الأمن. ويمكن استخدام كلاب البحث أيضا.
- نفّذ، إذا كان ذلك مناسبا، نظاما شاملا للدوائر التلفزيونية المغلقة، فضلا عن نظام لإدارة المركبات لضمان تنقّل الأشخاص المتحقق منهم بحرية في جميع أنحاء مناطق الموقع المحددة لهم ولحاجتهم.
- اعمل بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون، وأجهزة الأمن، والسلطات، والمتخصصين في هذا المجال، وقيّم العمليات الأمنية وعززها باستمرار.
- اجعل موظفي الموقع على استعداد كاف للاستجابة للحوادث الكبرى، واضمن أن لديهم المعرفة والتدريب اللازمين لمساعدة أنفسهم والآخرين في حالة وقوع حادث خطير. ثقّف الموظفين بشأن خطر الإرهاب، وكيف يمكنهم المساعدة في منع أو ردع أي هجوم من خلال الإبلاغ عن الظروف المشبوهة واتباع البروتوكولات الأمنية.

المصدر: Counter Terror Business, 2020; Williams, 2021.

الأداة 10

موارد مختارة لمشغلي الأهداف الضعيفة – وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة

- توفر الأدوات والموارد المخصصة لمساعدة مؤسسات الأعمال على التخطيط والتأهب والحماية من الهجوم مشورة خبراء وتوصيات للشركاء في القطاع الخاص أو المجتمعيين بشأن التدابير الوقائية التي يمكن تنفيذها لحماية المرافق والأماكن. وتشجع مؤسسات الأعمال على الاتصال والتخطيط والتدريب والإبلاغ مسبقا عن حادث أو هجوم كوسيلة لتهيئة المنظمات والموظفين بشكل أفضل للتفكير بشكل استباقي في الدور الذي يقومون به في سلامة وأمن أعمالهم ومجتمعاتهم https://www.cisa.gov/publication/connect-plan-train-report.

- تساعد مجموعة تخطيط استمرارية الأعمال الشركات على وضع خطتها لاستمرارية الأعمال أو تحسين تلك الخطة أو تحديثها للحد من التأثير المحتمل للتعطيلات. وتشمل المجموعة التدريب على

التخطيط لاستمرارية الأعمال، ومولدات استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث، والتحقق من صحة خطة استمرارية الأعمال https://www.ready.gov/business-continuity-planning-suite.

- يوفر فيديو فتشّها! – فتّش الحقيبة المعلومات التي يحتاج إليها موظفو مرفق لتفتيش الحقائب بشكل صحيح من أجل حماية الأماكن والرعاة https://www.cisa.gov/video/check-it-bag-check-video.
- يوفر دليل أفضل الممارسات لفرز الرعاة خيارات لمؤسسات الأعمال لوضع وتنفيذ إجراءات فرز رعاة المناسبات الرياضية الكبرى والحفلات الموسيقية وسباقات الخيل واحتفالات الجوائز والتجمعات المماثلة https://www.cisa.gov/publication/patron-screening-guide.
- تصف خطط العمل للطوارئ المتعلقة بإطلاق النيران الحية المفاهيم الأساسية لوضع خطط عمل للطوارئ من أجل سيناريو إطلاق النيران الحية، بما في ذلك الاعتبارات الهامة لوضع تلك الخطط، مثل ما يلي:
  - فيديو يوجه المشاهدين من خلال الاعتبارات الهامة لوضع خطة عمل للطوارئ من خلال المنظورات المباشرة للناجين من حوادث إطلاق النيران الحية، والمسعفين، وغيرهم من الخبراء في الموضوع الذين يشاركونهم بصيرتهم الفريدة https://www.cisa.gov/active-shooter-emergency-action-plan-video.
  - دليل يوفر المعلومات اللازمة لوضع خطة عمل للطوارئ؛ نموذج يوفر إطارا لمؤسسات الأعمال لوضع خطة عمل للطوارئ خاصة بها.
- يساعد دليل التعافي من حوادث إطلاق النيران الحية في التنفيذ الاستباقي لسياسات وإجراءات تمكّن المؤسسات من التعافي بشكل فعال من حوادث إطلاق النيران الحية، مع توفير أفضل هيكل دعم لموظفيها ومقاوليها وزوارها ورعاتها وأفراد أسرهم والمجتمع ككل https://www.cisa.gov/publication/active-shooter-recovery-guide.
- يحدد دليل العمل – التجمعات الجماهيرية: الوعي الأمني بالأهداف السهلة والأماكن المزدحمة الطرق التي يمكن بها لمؤسسات الأعمال أن تتأهب للهجمات المستقبلية وتخفف منها، بما يشمل التدابير الوقائية التي توفر بعض الإجراءات الأساسية التي يجب النظر فيها. https://www.cisa.gov/sites/default/files/publications/Mass%20Gatherings%20-%20Security%20Awareness%20for%20ST-CP.PDF.
- يوفر الموقع الشبكي ما يجب القيام به – التهديدات بالقنابل إرشادات وموارد بما في ذلك إجراءات متعمقة للرد على التهديدات بالقنابل أو المواجهات مع مواد أو سلوكيات مشبوهة ويوفر معلومات للمساعدة على التأهب والرد بشكل مناسب خلال هذه الأحداث https://www.cisa.gov/what-to-do-bomb-threat.
- توفر أفضل الممارسات لعمليات فحص البريد ومناولته الصادرة عن اللجنة الأمنية المشتركة بين الوكالات لمديري مراكز البريد والمشرفين عليها وموظفي أمن الوكالات إطارا لفهم المخاطر التي يشكلها البريد والطرود التي تتلقاها المنظمة وتقوم بتسليمها على أساس يومي. https://www.cisa.gov/sites/default/files/publications/isc-mail-handling-screening-nonfouo-sept-2012-508.pdf.
- يستخدم فيديو التهديدات الداخلية خبراء الأمن والسلوك لمناقشة الكيفية التي تتبدى بها التهديدات الداخلية بطرق متنوعة بما في ذلك الإرهاب، والعنف في مكان العمل، وانتهاكات الأمن السيبراني. https://www.cisa.gov/insider-threat-trailer-and-video.

4-2-2 منظمات المجتمع المدني

تستطيع منظمات المجتمع المدني، في مختلف مجالات نشاطها (البحوث والسياسات والمشاركة المجتمعية) ومجال تركيزها/خبرتها الفنية وحضورها على مختلف المستويات (المستوى المحلي والمستوى الوطني والمستوى الدولية)، أن تجلب ثروة من المنظورات والمساهمات إلى الجهد العام الرامي إلى حماية المواقع الضعيفة. وقد تكون قيمتها المضافة بارزة بشكل خاص في مجال واحد أو أكثر من المجالات التالية:

- قد توفر المنظمات الشعبية التي تعمل على مقربة من الأهداف الضعيفة، أو تنفذ مشاريع تعود بالنفع على جماعات أو أحياء محددة، أفكارا ثاقبة حيوية بشأن مشهد التهديدات المحلية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضا أن تسهم في الخطط الأمنية التي يضعها مشغلو المواقع أو الأجهزة الحكومية، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني.
- من منظور الوقاية الأولية من الهجمات الإرهابية، تقوم منظمات المجتمع المدني بأعمال وتكفل مشاريع بشأن إزالة التطرف والحد من جاذبية التطرف العنيف (انظر الدراسة الإفرادية 5).
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل بصفات مختلفة كجسر بين المجتمعات المحلية التي تخدمها والسلطات العامة (مثلا توجيه انتباه صناع القرار إلى الشواغل المحلية، وضمان فهم الرسائل والتعليمات المتعلقة بالأمن الصادرة عن الجهات المؤسسية والتي تبثها وسائط الإعلام فهما سليما).
- خلال الأزمات أو في أعقابها، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم دعما محوريا للضحايا[43] وأن تسهم في جهود التعافي الاجتماعي والاقتصادي (انظر الدراسة الإفرادية 6).
- منظمات المجتمع المدني حيوية لمنع التوترات وحلها داخل الجماعات وفيما بينها من خلال إيجاد أماكن آمنة لمناقشة القضايا والشواغل، وتوجيه التعبير عن الاستياء والمظالم، وتيسير تبادل الخبرات والآراء بين أفراد الجمهور.
- تؤدي منظمات المجتمع المدني أيضا دورا بالغ الأهمية في الدعوة إلى أن تكون الاستجابات القانونية والسياساتية والتنفيذية ممتثلة لمعايير حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين[44].

43 لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على وجه التحديد الحق في: (أ) اللجوء إلى العدالة على نحو متساو وفعال؛ (ب) الحق في جبر ما لحق من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري (الرد والتعويض ورد الاعتبار والترضية وضمانات عدم التكرار)؛ (ج) الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات الجبر (المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (RES/60/147).

44 في اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأهداف المعرضة للخطر ونظم الطائرات بدون طيار المعقود في الفترة من 6 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، شدد عدد من منظمات المجتمع المدني على هذه النقطة. انظر: https://www.un.org/counterterrorism/events/international-expert-group-meeting-vulnerable-targets-and-unmanned-aircraft-systems.

وملاحظات المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ذات أهمية خاصة في هذا السياق وهي متاحة في: https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/remarks_of_the_un_sr_ct_hr_at_the_egm_vulnerable_targets_and_uas.pdf.

الدراسة الإفرادية 5

الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود

هذا الصندوق، الذي تأسس في عام 2014، هو آلية تمويل عالمية تدعمها 19 من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات والشركات والأفراد. وهدفه هو تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال تقديم المنح والدعم للمبادرات المحلية للتصدي للعوامل المحركة للتطرف العنيف. وتُصرف المنح لكيانات قانونية مسجلة محليا أو لمستفيدين أساسيين ينسقون اتحادا من المنظمات المجتمعية، أو لمستفيدين فرعيين يديرون أنشطة تهدف إلى منع التطرف العنيف. ويوفر مسار تمويل معجّل وتكميلي دعما عاجلا استجابة للحالات الناشئة.

ويستند التمويل إلى عدد من المبادئ التوجيهية، منها:

- امتلاك البلدان زمام الأمور: قيادة المجتمعات المحلية للأنشطة ودعم تلك الأنشطة للأهداف الاستراتيجية للحكومات الوطنية.
- أهمية السياق: استناد قرارات التمويل إلى تقييمات شاملة للعوامل المحلية التي تعمل كمحرك للتطرف العنيف.
- المساءلة والتعلم: يتم رصد المنهجيات والأدوات باستمرار لتحسين الأداء.

المصدر: GCERF (www.gcerf.org).

الدراسة الإفرادية 6

التعامل مع الصدمات المرتبطة بالإرهاب (المركز الإسرائيلي للصدمات والقدرة على الصمود)

مركز ناتال، الذي تأسس في عام 1998، هو منظمة إسرائيلية غير سياسية تقدم الخدمات لضحايا الصدمات المباشرة وغير المباشرة، ومن بينهم ضحايا الأعمال الإرهابية. وتفيد أنشطته المواطنين بغض النظر عن الدين أو الخلفية الإثنية أو اللون أو العمر أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

والأهداف المحددة لمركز ناتال هي:

- العمل كمركز علاج متعدد التخصصات من خلال وحدة سريرية يعمل بها 150 معالجا في جميع أنحاء البلد يتعاملون مع أوجه مختلفة من الدعم العاطفي والرعاية النفسية.
- التواصل مع المجتمع ككل من خلال تزويده بالمهارات اللازمة ليظل قادرا على الصمود في وجه التهديدات المستمرة والمساعدة في التدخل في حالات الطوارئ الوطنية والتعافي منها. ويضم برنامج التواصل المجتمعي وحدة متنقلة توفر العلاج في المنزل للأشخاص والأسر الذين يشعرون - بسبب شدة أعراض صدمتهم - بأنهم غير قادرين على مغادرة منازلهم.
- إتاحة الفرصة للمحاربين القدامى - من خلال مركز الشهادات التابع له - لتوثيق تجاربهم المؤلمة في فيلم، تحت إشراف أخصائي صحة عقلية.
- إذكاء الوعي بالصدمات المرتبطة بالإرهاب وإزالة وصمة العار عن التماس المساعدة النفسية. وتتواصل وحدة الدعوة المتعلقة بالصدمات والعلاقات العامة، من خلال تنظيم حملات ومناسبات متعددة كل عام، مع آلاف من الناس من جميع الأعمار.

المصدر: NATAL (www.natal.org.il/en/).

3-2-4 القطاع الخاص (غير مشغلي المواقع)

"مثلما أبرز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بغية تعظيم إمكانية توفير الحماية لـ "الأهداف السهلة"، ينبغي إقامة أو تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات الحكومية، بما يشمل الدولة ككل والمستوى المحلي ومستوى المقاطعات. وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع وتدعم هذه الشراكات مع الشركات التي تستطيع أن تسهم في جميع جوانب التأهب، أي الحماية من الهجمات الإرهابية والتخفيف من حدتها والتصدي لها والتعافي منها، فضلا عن التحقيق في هذه الحوادث" (S/2018/1177، المرفق، الفقرة 53).

وهناك طائفة واسعة من كيانات القطاع الخاص التي تقوم بدور فعال في التخفيف من خطر الهجمات على الأهداف الضعيفة، سواء كانت تعمل بمبادرة منها، أو في نطاق شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص أو على أساس أطر تنظيمية ملزمة. وتوضح الأمثلة التالية، دون الادعاء بأنها شاملة، تنوع مؤسسات الأعمال التي يمكن أن تشارك في حماية المواقع الضعيفة:

- كثيرا ما يطلب مشغلو الأهداف الضعيفة من شركات الأمن الخاصة أداء وظائف مختلفة تتصل على نطاق واسع بحماية الأشخاص والأصول (مثلا مراقبة الدخول إلى المواقع، والحراس، وخدمات الدوريات، وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستشارة بشأن التحسينات الأمنية). وسواء كانت هذه الشركات تعمل بصفة تنفيذية أو استشارية، فإنها يمكن أن تسهم في تحقيق مستويات أمنية عالية في المواقع من خلال العمل جنبا إلى جنب أو بالتنسيق مع سلطات إنفاذ القانون، لا سيما في البلدان التي تواجه تهديدا إرهابيا كبيرا وتكون قدرات أجهزة الأمن العام فيها مستنزفة. ومع ذلك، ومن أجل توفير قيمة مضافة حقيقية لجهود الحماية الشاملة للأهداف الضعيفة، من اللازم أن تكون شركات الأمن الخاصة مدرّبة تدريبا وافيا. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل الأطر القانونية المنطبقة ومدونات السلوك التكميلية أدوارها ومسؤولياتها بوضوح (انظر الإطار 7). فالتنظيم الفعال لشركات الأمن الخاصة لا يضمن المعايير المهنية الأساسية لموظفيها فحسب، بل يضمن أيضا الوضوح في علاقتها مع الشرطة والمسعفين والسلطات الأخرى التي تتحمل مسؤوليات في حماية الأهداف الضعيفة.

الإطار 7

مدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة

وضعت بعض المنظمات مبادئ توجيهية وتقدم برامج لإصدار الشهادات لضمان جودة الخدمات المقدمة من شركات الأمن الخاصة ومهنية تلك الخدمات. وقد اعتُمدت مدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة، على وجه الخصوص، في عام 2010 في أعقاب مبادرة متعددة أصحاب المصلحة أطلقتها حكومة سويسرا[45]. وفي حين أنها تكرس آلية طوعية – وبالتالي لا يقصد بها أن تكون بديلا عن الرقابة القانونية المحلية على شركات الأمن الخاصة – فإن المدونة تدعم الجهود الرامية إلى ضمان ممارسة شركات الأمن الخاصة لواجباتها بطريقة متوافقة مع حقوق الإنسان. وتؤكد الشركات الموقعة على المدونة، على وجه الخصوص، "أنها تتحمل مسؤولية احترام حقوق الإنسان لجميع المتضررين من أنشطتها، بمن فيهم الموظفون والعملاء والموردون والمساهمون وسكان المنطقة التي تقدم فيها الخدمات،

45 https://icoca.ch/wp-content/uploads/2020/07/icoc_english3.pdf.

والوفاء بمسؤولياتها تجاههم. كما تسلم الشركات الموقعة على المدونة بأهمية احترام مختلف الثقافات التي تواجهها في عملها، وكذلك الأفراد الذين تتصل بهم نتيجة لتلك الأنشطة" (الفقرة 4).

واليوم، أصبح هناك عدة مئات من شركات الأمن الخاصة، الموقعة على المدونة. وإضافة إلى ذلك، جعلت الأمم المتحدة العضوية في المدونة شرطا إلزامياً لتوظيف وكالات الأمم المتحدة لشركات الأمن الخاصة.

وفي عام 2013، تم التوصل إلى اتفاق بشأن ميثاق آلية الرقابة على المدونة. وتهدف آلية الرقابة إلى "ضمان التنفيذ الفعال للمدونة من خلال إصدار الشهادات ومراقبة شركات الأمن الخاصة، وكذلك من خلال اعتماد عملية شكوى طرف ثالث"[46].

46 www.admin.ch/gov/en/start/dokumentation/medienmitteilungen.msg-id-47889.html.

- يمكن أن تسهم مؤسسات الأعمال الواقعة بالقرب من المواقع الضعيفة أو التي تقدم لها السلع/الخدمات في الكشف عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها. كما يمكنها المساهمة في جهود إدارة الأزمات، مثلا بتوفير المأوى للأشخاص الذين يتم إجلاؤهم تحت إشراف أجهزة إنفاذ القانون والإنقاذ المختصة.
- عندما يكون السائقون وغيرهم من موظفي شركات النقل قد تم تدريبهم تدريبا صحيحا على التعرف على الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها، فإنهم يكونون في كثير من الأحيان في وضع متميز يتيح لهم المساهمة في جهود الوقاية بسبب اتصالهم بحياة الشوارع وبمن يركبون مركباتهم.
- نظرا للهجمات الأخيرة على المواقع الضعيفة التي نُفذت من خلال مركبات مستأجرة، يمكن لوكالات تأجير السيارات أن توقف الأعمال التحضيرية للهجمات من خلال إجراء عمليات فحص مستحقة لخلفيات عملائها[47]. ويمكن اتخاذ إجراءات وقائية مماثلة من جانب شركات أخرى تتعامل مع أصناف ومواد ذات استخدام مزدوج، فضلا عن بائعي وتجار تجزئة منظومات الطائرات بدون طيار التي قد تقع في أيدي جهات معادية.
- يمكن لشركات التكنولوجيا، بالتنسيق مع السلطات العامة، أن تستفيد من السمات الاتصالية وسمات تحديد الموقع الجغرافي والسمات الخوارزمية لمنصاتها الإلكترونية لتقديم الخدمات إلى المجتمعات المتضررة خلال حدوث أزمات أو في مرحلة التعافي (انظر الإطار 7).
- يمكن لخدمات المطاعم أن تتخذ تدابير للتخفيف من خطر استغلالها كقنوات للإرهابيين لتلويث الأغذية التي توزع على مواقع مثل المدارس والمواقع الدينية ومراكز الترفيه وإعادة التأهيل، وما إلى ذلك.

الإطار 8

أدوات فيسبوك للمساعدة في الاستجابة للأزمات

"الاستجابة للأزمات" هو مركز يضم أدوات الأمان التالية على فيسبوك في مكان واحد:

- **أداة التحقق من السلامة:** تتيح للمستخدمين إعلام الأصدقاء والعائلة أنهم آمنون في حالة وقوع حادث يؤثر على المنطقة التي يوجدون فيها. ويمكن تفعيل هذه الأداة تلقائيا عن طريق تدفق مشاركات المستخدمين وتأكيد من مصدر إخباري أو حكومي تابع لجهة خارجية[48].
- **أداة المساعدة المجتمعية:** تربط المستخدمين بأشخاص آخرين في المنطقة المتضررة القريبة ليقدموا موارد مثل الغذاء والإمدادات والمأوى أو يجدوا عونا للحصول على موارد من هذا القبيل.
- **أداة جمع الأموال:** توفر وسيلة لدعم المتضررين من أزمة ماليا.
- **أداة الحصول على المعلومات:** توفر روابط إلى مقالات وصور ومقاطع فيديو لمساعدة المستخدمين على معرفة المزيد عن أزمة مستمرة وكيفية الرد أو كيف يمكنهم المساعدة.

المصدر: www.facebook.com/crisisresponse/.

47 في عام 2021، أوصت (استنتاجات) مجلس الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء بأن "تدرس وتحلل التوجيهات والأدوات الأمنية لمشغلي المركبات المستأجرة لمنع خطر الهجمات بالمركبات في الأماكن العامة والتخفيف منه" (المرفق، الفقرة 29).

48 تم تفعيل أداة فيسبوك للتحقق من السلامة بمناسبة الهجوم الانتحاري الذي وقع في مطار كابل الدولي في 26 آب/أغسطس 2021. https://www.cnet.com/news/facebooks-safety-check-activated-after-deadly-attack-outside-kabul-airport/.

4-2-4 مستخدمو المواقع الضعيفة

إن السياح، والمصلين الذين يتجمعون في المؤسسات الدينية، وزوار الأماكن الرمزية في المراكز الحضرية، وغيرهم، ليسوا مجرد أهداف محتملة للهجمات الإرهابية. فهم أيضا أطراف فاعلة رئيسية في الجهود الشاملة الرامية إلى ضمان بقاء المواقع التي يترددون عليها آمنة والحد من أثر الأزمات، كلما وقعت. وعلى وجه الخصوص:

- يمكن تدريب مستخدمي المواقع الضعيفة – والجمهور عموما – على التعرف على الديناميات غير العادية، بما في ذلك الأفراد الذين قد يقومون بـ "مراقبة قبل عملية" في الموقع، وعلى الاهتمام بها، والإبلاغ عنها. ولا يمكن أن تكون هناك مبالغة في تقدير أهمية التدريب الرامي إلى اكتشاف النشاط المشبوه، لا سيما في وقت يسهّل فيه التقدم التكنولوجي على نحو متزايد أن يمر الإرهابي المحتمل دون أن يلاحظه أحد أثناء قيامه بمراقبة الهدف قبل الهجوم[49].
- خلال أزمة، قد يكون من يجدون أنفسهم في الموقع الذي تحدث فيه تلك الأزمة في وضع يتيح لهم تقديم الإسعافات الأولية قبل وصول موظفي إنفاذ القانون والعاملين في المجال الطبي. وبالتالي، فإن اكتساب المعرفة العامة بمبادئ الإسعافات الأولية والعلاج الطارئ للإصابات من قبل الأشخاص الذين يترددون بانتظام على بعض المواقع الضعيفة قد يكون أمرا بالغ الأهمية لأغراض التخفيف من الآثار.

الإطار 9

أثر السياسات والممارسات الرامية إلى الكشف عن علامات التطرف على حقوق الإنسان

أعرب المقرر الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب عن قلقه البالغ إزاء النهج التي تقع بموجبها "مسؤوليات الكشف عن "علامات التطرف" على جهات مختلفة في المجتمع، من بينها المدرسون، والأخصائيون الاجتماعيون، والموظفون الطبيون وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وموظفو السجون، والجيران، وأفراد الأسرة، وقادة المجتمع المحلي، وأعضاء الجماعات الدينية (...) وهذه التدابير لا تحطم فحسب الثقة الهشة التي يضعها الأفراد والمجتمعات المحلية في هؤلاء المهنيين، الذين يتمثل واجبهم الأساسي في الحماية والتمكين، بل إنه بدون أي فهم علمي موثوق للعملية التي تجعل الأفراد يتحولون إلى التطرف العنيف، فإن التحديد الدقيق أمر بعيد المنال إلى حد كبير. وتؤدي هذه السياسات إلى الإفراط في الاختيار والإفراط في الإبلاغ، لأسباب تمييزية محظورة إلى حد كبير، مما يؤثر على الحق في حرية الدين والتعبير والخصوصية".

المصدر: A/HRC/43/46، الفقرة 32.

49 على سبيل المثال، يتزايد تزويد الطائرات بدون طيار بمحركات صامتة وقادرة على التقاط صور محببة من مسافات عالية. وأيضا، يمكن للمستهلكين العاديين أن يشتروا بالفعل كاميرات مدمجة سرا في نظارات.

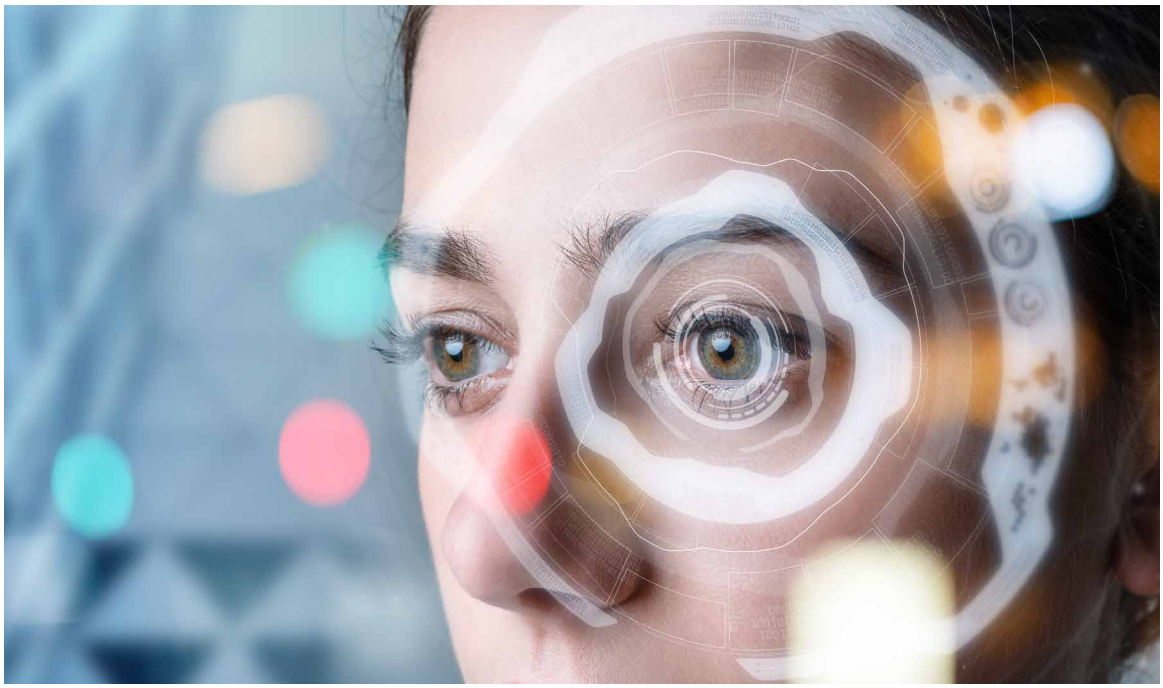

الأداة 11

موارد مختارة لمستخدمي الأهداف الضعيفة - وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة

- **"إذا رأيت شيئا، قل شيئا"** هي حملة وطنية تزيد الوعي العام بمؤشرات الإرهاب والجرائم المرتبطة بالإرهاب، فضلا عن أهمية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة إلى سلطات إنفاذ القانون على مستوى الولايات وعلى الصعيد المحلي https://www.dhs.gov/see-something-say-something/about-campaign.
- **دليل العمل "هجمات إطلاق النيران الحية: الوعي الأمني من أجل الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة"** هو دليل يسرد علامات التحذير الخاصة بحوادث إطلاق النيران الحية المحتملة إلى جانب خطوات يجب اتخاذها إذا وقع حادث. وترد في الدليل نصائح مفيدة للمساعدة في وضع تدابير وقائية للتخفيف من الهجمات في المستقبل www.fema.gov/sites/default/files/2020-03/fema_faith-communities_active-shooter.pdf.
- **الموقع الشبكي للتأهب لحوادث إطلاق النيران الحية** هو موقع يتيح الوصول إلى عدد من منتجات وزارة الأمن الوطني وأدواتها ومواردها لمساعدة الجميع على الاستعداد لحادث إطلاق نيران حية والاستجابة له https://www.cisa.gov/active-shooter-preparedness.
- **دليل العمل "الهجمات الكيميائية: الوعي الأمني من أجل الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة"** هو دليل يحدد السيناريوهات والأعراض المحتملة للتعرض المحتمل للمواد الكيميائية. ويوضح الدليل أيضا كيف يمكن للأفراد أن يستجيبوا للهجمات المستقبلية ويخففوا منها www.cisa.gov/sites/default/files/publications/Chemical Attacks - Security Awareness for ST-CP.PDF.

- **دليل العمل "الدهس بالمركبات: الوعي الأمني من أجل الأهداف السهلة والأماكن المزدحمة"** هو دليل يحدد علامات التحذير التي قد تبدو على الأفراد الذين يخططون لهجوم دهس بالمركبات. ويتضمن الدليل أيضا استراتيجيات مقترحة للتخفيف وتدابير وقائية للنظر فيها /www.cisa.gov/sites/default/files/publications/Vehicle Ramming – Security Awareness for ST-CP.PDF.
- **دليل العمل "التجمعات الجماهيرية: كُن مسؤولاً عن سلامتك الشخصية"** هو دليل يوفر مؤشرات محتملة على هجوم على تجمع جماهيري ويحدد الخطوات التي يمكن للأفراد اتخاذها ردا على ذلك www.cisa.gov/sites/default/files/publications/Mass Gatherings – Take Charge of Your Personal Safety.pdf.

المراجع

Australia–New Zealand Counter–Terrorism Committee (ANZCTC), 2017. Australia's Strategy for Protecting Crowded Places from Terrorism (www.nationalsecurity.gov.au/crowded–places–subsite/Files/australias–strategy–protecting–crowded–places–terrorism.pdf).

Counter Terror Business (CTB), 2020. The O2 and event security, interview (February) (https://counterterrorbusiness.com/features/ctb–interview–o2–and–event–security).

Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) and UN Women, 2019. Policing and Gender, Tool 2, Gender and Security Toolkit.

_____, 2019. *Intelligence and Gender*, Tool 14, Gender and Security Toolkit.

Global Counterterrorism Forum, 2017. Antalya Memorandum on the Protection of Soft Targets in a Counterterrorism Context (www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Links/Meetings/2017/Twelfth GCTF Coordinating Committee Meeting/GCTF – Antalya Memorandum on the Protection of Soft Targets in a Counterterrorism Context.pdf?ver=2017–09–17–010844–720).

Hesterman, Jennifer, 2019. *Soft Target Hardening: Protecting People from Attack*. Routledge.

Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), 2014. Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community–Policing Approach.

Swedish Civil Contingency Agency (MSB), 2011. A first step towards a national risk assessment: National risk identification (www.msb.se/siteassets/dokument/publikationer/english–publications/a–first–step–towards–a–national–risk–assessment–––final.pdf).

United States of America, Department of Homeland Security (DHS), 2018. *Soft Targets and Crowded Places Security Plan Overview* (www.cisa.gov/sites/default/files/publications/DHS–Soft–Target–Crowded–Place–Security–Plan–Overview–052018–508_0.pdf).

United States of America, Government Accountability Office (GAO), 2012. Nuclear Nonproliferation: Additional Actions Needed to Improve Security of Radiological Sources at U.S. Medical Facilities (www.gao.gov/assets/gao-12-925.pdf).

Williams, Paul, 2021. Intervention by Head of Security at AEG Europe, at the UNOCT-organized Nations Expert Group Meeting (EGM) on the Protection of Urban Centers and Tourist Venues (15 and 16 June) (see www.un.org/counterterrorism/events/international-expert-group-on-protection-urban-centres-touristic-venues).

تقرير المقررة الخاصة، 2020، تأثير السياسات والممارسات الهادفة إلى منع التطرف العنيف ومكافحته على حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، A/HRC/43/46، في الرابط التالي: https://digitallibrary.un.org/record/3872336.

وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.un.org/counterterrorism/vulnerable-targets

21-18451-1

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب